

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



محاضرات في مادة:

تاريخ الفكر الاقتصادي

مقدمة لطلبة السنة الثانية جذع مشترك علوم اقتصادية.

جمعها وأعدّها:

د. حجاب عيسى

د. بن محاد سمير

السنة الجامعية

2018/2017

فهرس المحتويات

فصل تمهيدي

أولاً- مفهوم كل من: التاريخ الاقتصادي وتاريخ الفكر الاقتصادي وتاريخ علم الاقتصاد

ثانياً- فروع الفكر الاقتصادي

ثالثاً- المذهب الاقتصادي

رابعاً- أهمية دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي

الفصل الأول: الفكر الاقتصادي في العصور القديمة

أولاً- حضارات العراق

ثانياً- الحضارات الشرقية مجهولة المكان تحديداً

ثالثاً- الحضارة الفرعونية القديمة

الفصل الثاني: الفكر الاقتصادي اليوناني القديم

أولاً- الفكر الاقتصادي عند أفلاطون

ثانياً- الفكر الاقتصادي عند أرسطو

الفصل الثالث: الفكر الاقتصادي الروماني

أولاً- فكرة القانون الطبيعي

ثانياً- المذهب الفردي

الفصل الرابع: الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى (القرن 5م - القرن 15م)

أولاً- الفكر الاقتصادي في أوروبا

1- ظهور العصور الوسطى

2- نشأة النظام الإقطاعي

3- مركز الكنيسة

4- الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى

ثانياً- الفكر الاقتصادي الإسلامي

1- معالم التاريخ الاقتصادي الإسلامي في العصور الوسطى

2- أهم الأفكار الاقتصادية التي وردت في بعض الكتابات الإسلامية القديمة

الفصل الخامس: الرأسمالية التجارية - المدرسة التجارية (منتصف القرن 15م ومنتصف القرن 18)

أولاً- نشأة عصر الرأسمالية التجارية

ثانياً- أسس الفكر الاقتصادي للتجارين

ثالثاً- سياسات التجارين

الفصل السادس: مدرسة الطبيعيين ونشأة علم الاقتصاد

- أولاً- التحليل الاقتصادي في الفكر الطبيعي
ثانياً- الجدول الاقتصادي وتوضيح الدورة الاقتصادية:
ثالثاً- نظرية الطبيعيين في الضريبة
رابعاً- نظريتهم في العمالة والفائض
خامساً- السياسة الاقتصادية للطبيعيين
- الفصل السابع: المدرسة الكلاسيكية التقليدية (الربع الاخير من القرن 18)**
- أولاً- الجو الفكري المصاحب للمدرسة الكلاسيكية
ثانياً- التحليل الاقتصادي للفكر الكلاسيكي
ثالثاً- السياسة الاقتصادية للمدرسة الكلاسيكية التقليدية
- الفصل الثامن: المدرسة الكلاسيكية الحديثة**
- أولاً- نشأة المدرسة الكلاسيكية الحديثة
ثانياً- أهم المفكرين الممهدين للمدرسة الاقتصادية الكلاسيكية الحديثة
ثالثاً- التحليل الاقتصادي للمدرسة الكلاسيكية الحديثة
رابعاً- التوازن الجزئي والتوازن العام
خامساً- نظرية التوزيع
- الفصل التاسع: الاشتراكية**
- أولاً- الاشتراكية الخيالية
ثانياً- الاشتراكية العلمية الماركسية
- الفصل العاشر: المدرسة الكينزية**
- أولاً- الفرضيات والمحددات
ثانياً- تقدير نظام كينز
- الفصل الحادي عشر: الفكر الاقتصادي الحديث (التوازن العام)**
- الفصل الثاني عشر: الفكر الاقتصادي المعاصر**

مدخل تمهيدي:

مر العالم بمراحل متعددة السمات ومتباينة الخصائص، حيث بدأ بما يسمى "بالعصر الحجري حيث كان الحجر يمثل المادة الأساسية التي يستخدمها الإنسان في صنع الأدوات البسيطة التي يعتمد عليها في صراعه مع الطبيعة، مثل العصي والقوس.

وجاءت المرحلة الثانية التي سميت "العصر البرونزي متبوعة" بالعصر الحديدي "حيث بدأ الإنسان في الاستقرار في أماكن بعينها وبممارسة نشاط الزراعة وتربية الماشية واستخدام أدوات زراعية بدائية مثل الشوكة والمنجل، كما توصل إلى اكتشاف المعادن وقام بصناعة الأدوات المعدنية. وكانت المرحلة الثالثة - والآخرى من مراحل ما قبل التاريخ- هي مرحلة ظهور الحضارة التي تميزت بتقدم تقنيات الإنتاج وظهور الصناعة، وقد عرفت في التاريخ الاقتصادي باسم "مرحلة الحضارات القديمة"، أو "مرحلة نظام الرق" ولقد شهدت تلك المرحلة حضارات ضخمة مثل الحضارة الفرعونية والحضارة الصينية والحضارة الهندية والحضارة اليونانية والحضارة الرومانية وقد كانت تلك هي أهم المراحل المميزة للأوضاع الاقتصادية فيما قبل التاريخ. وكان من أكثر السمات المميزة لنهاية تلك الفترة الزمنية، سواد نظام الرق وقيام العبيد بالأنشطة الاقتصادية المختلفة، واحتلال النشاط الزراعي للمكانة الأولى بين الأنشطة مع سيطرة الإمبراطورية الرومانية على الجزء الغالب من العالم وبعد مرحلة قبل ما قبل التاريخ الميلاد، حدثت تطورات هائلة في النظم الاقتصادية السائدة والأنشطة الاقتصادية المصاحبة لها، وصاحب ذلك تطورا في الفكر السائد وتبلورا في الفكر الاقتصادي الذي بدأ كأفكار متناثرة حتى وصل - من خلال مدارس فكرية مختلفة - إلى مرتبة علم مستقل سمي "علم الاقتصاد"، ومع استمرار وتعمق الدراسات في المجال الاقتصادي بدأ هذا العلم في اكتساب خصائص مختلفة - وأحيانا متباينة - ومتشعبة مما أدى إلى توالد فروع متزايدة لهذا العلم.

أولا- مفهوم كل من: التاريخ الاقتصادي وتاريخ الفكر الاقتصادي وتاريخ علم الاقتصاد

1- التاريخ الاقتصادي: هو دراسة الواقع الاقتصادي الذي يعيشه أي مجتمع من المجتمعات، وما يرتبط بهذا الواقع من ظروف إنتاج، كالموارد المتاحة، أو علاقات التوزيع والإنتاج، وما يرتبط بها من قوانين ونظم ومؤسسات. وهو يعنى بظروف الإنتاج الخاصة بالمجتمع ومدى تطور هذه الظروف، وشكل التنظيم القانوني للعلاقات الاقتصادية.

2- تاريخ الفكر الاقتصادي: يعنى بتاريخ الأفكار والخواطر التي عرضت للإنسان في أمور حياته الاقتصادية، بمعنى: أن الإنسان يواجه بعض المشاكل الاقتصادية في سبيل تلبية حاجاته ورغباته المتعددة، في حين أن الموارد المتاحة لإنتاج أو لإشباع هذه السلع والخدمات، نادرة نسبيا؛ لذلك تنشأ بعض المشكلات، وعلى رأسها ما يعرف بـ"المشكلة الاقتصادية".

لذا يبحث الإنسان عن أفكار لحل هذه المشكلات أو الحد منها أو تقليصها لذا فإن هذه الأفكار والخواطر التي يأتي بها الإنسان، وتكون خاصة بأمور حياته الاقتصادية، هي ما يطلق عليه: "الفكر الاقتصادي".

وليس بالضرورة أن يكون الفكر الاقتصادي علمياً بحثاً بل إنه كان في الغالب مختلطاً بالأفكار الفلسفية أو الدينية أو السياسية.

كما يقصد به "دراسة التطور الذي لحق بالفكر فيما يتعلق بكشف وتحديد القوانين التي تحكم الظواهر الاقتصادية، وفيما يتعلق بالسياسيات الواجب أتباعها في المجال الاقتصادي، وفيما يتعلق بالنظم الاقتصادية التي يجب الأخذ بها".

3- تاريخ علم الاقتصاد: يعنى بالبحث في تطور التحليل الاقتصادي، سواءً من حيث ظهور النظريات الجديدة، أو تطور نظريات قائمة، ودراسة الأساليب والوسائل للتحقق من صحة هذه النظريات واختبارها. إن تاريخ الاقتصاد، مربوط مع الإنسان منذ وجوده على هذه الأرض، وأيضاً تاريخ الفكر الاقتصادي، مربوط بالأفكار التي أتى بها الإنسان؛ للتغلب على هذه الظروف والمشكلات التي مرت به. أما تاريخ علم الاقتصاد فهو معنيّ بعلم الاقتصاد، وعلم الاقتصاد حديث نسبياً، لذا يعتبر تاريخ علم الاقتصاد، أحدث فرع من فروع علم الاقتصاد الثلاثة.

وهناك علاقات وصلات وثيقة بين تاريخ الفكر الاقتصادي والفرعين الآخرين، ولعل من أهم هذه العلاقات ما يلي:

- أننا لا يمكن أن نفصل ما بين تاريخ الفكر الاقتصادي، والتاريخ الاقتصادي؛ لأن التاريخ الاقتصادي، هو الإطار العام لتاريخ الفكر الاقتصادي؛ حيث إن تاريخ الفكر الاقتصادي يبحث في الأفكار والرؤى، التي تعالج ما أتى من مشكلات في الإطار العام؛ الذي مجاله التاريخ الاقتصادي.

- أننا عند دراستنا لتاريخ الفكر الاقتصادي، لا بد أن نستعين بعلم الاقتصاد والنظريات الاقتصادية؛ حيث إن دراستنا لتاريخ الفكر الاقتصادي هي دراسة انتقائية.

- أن علم الاقتصاد لم ينشأ دفعة واحدة، بل نشأ تدريجياً ونتيجةً لمحاولات فكرية متتابعة، بمعنى: أن علم الاقتصاد هو أفكار نشأت تتابعاً حتى أصبح علماً مستقلاً، بذلك نخلص إلى أن هناك علاقة وثيقة بين الفروع الثلاثة إجمالاً، وما بين تاريخ الفكر الاقتصادي والفرعين الآخرين.

ثانياً- فروع الفكر الاقتصادي: يشتمل الفكر الاقتصادي على الفروع الرئيسية التالية:

1 - التحليل الاقتصادي والنظرية الاقتصادية، ويقصد به النظرية العلمية التي تهدف إلى الكشف عن القوانين والروابط التي تحكم العلاقات والظواهر الاقتصادية المختلفة، والتي تهدف كذلك إلى تحديد التأثير الذي يباشره كل عامل من العوامل التي تبنيها تلك القوانين على العلاقة الظاهرة موضوع البحث.

ويلعب الاقتصادي دوراً مماثلاً لدور عالم الطبيعة أو الكيمياء حيث يقوم بكشف القوانين التي تخضع لها الظواهر الاقتصادية دون أن يتدخل في الحكم عليها. ومثال على ذلك نظرية تحديد الأثمان ونظرية مالتوس في السكان.

2- السياسة الاقتصادية: أي دراسة أفضل الوسائل التي يجب أن تتبعها السلطات العامة للوصول إلى تحقيق هدف معين مثال، الوسائل التي تتبع للقضاء على البطالة وحل مشكلة التضخم.

ثالثاً - المذهب الاقتصادي:

وفي هذا الفرع يتخذ الباحث موقفاً معيناً للحكم على نظام اقتصادي معين فيحبه أو يرفضه، ومن ثم فإن الباحث في هذا الفرع من الفكر الاقتصادي يتخذ ما يطلق عليه موقفاً مذهبياً. ومن ثم فإن المناقشات التي تتم داخل هذا الفرع تخرج عادة عن نطاق البحث الاقتصادي الموضوعي، حيث يمكن للكاتب الاقتصادي عند تفضيله أو رده لفكرة اقتصادية معينة أن يبني رأيه ليس فقط على حجج اقتصادية مجردة، وإنما أيضاً على تفضيل سياسي معين. ومثال على ذلك الاقتصادي الذي يقر أنه اشتراكي، فهو يتحيز بتحليله وبأفكاره للخط الاشتراكي بصرف النظر عن مدى صحة /أو خطأ معالجة هذا المذهب للنقاط الاقتصادية المعينة.

رابعاً - أهمية دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي:

على الرغم من أن النظريات والآراء السائدة حالياً هي آخر ما توصل إليه البحث في هذا النطاق، وذلك ما قد يوحي بأن ما سبقها من نظريات وآراء تعتبر غير صحيحة، إلا أن التفكير المنطق السليم يجعلنا نقول أن تاريخ كل علم هو في الواقع جزء لا يتجزأ من هذا العلم نفسه، ومن الخطأ تجاهله في أية دراسة حديثة، وتعتبر دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي ذات أهمية علمية كبرى لأسباب عديدة من أهمها:

- 1- لا يمكن فهم النظريات الحديثة دون فهم النظريات والآراء السابقة، حيث أن الفكر الاقتصادي الحديث قام -في الواقع - على أسس من الفكر الماضي.
- 2- دراسة هذا التاريخ يمكن أن توحى بأفكار وبمجالات جديدة في مجال البحث العلمي.
- 3- تاريخ الفكر الاقتصادي يمكن أن يعتبر مؤشراً لنمط وأسلوب التفكير الإنساني على مر الزمن.
- 4- الكشف عن أحداث الماضي والاستفادة من تجاربها كمنهاج شمل لمزايا وأخطاء ونتائج نهائية يكن أن يستخدم كدليل لتحقيق حاضر اقتصادي أفضل، ووضع خطط اقتصادية مستقبلية أكثر رشداً وملاءمة.

الفصل الأول: الفكر الاقتصادي في العصور القديمة

تعني الحضارة بوجه عام النمو والتقدم، فإذا تحدثنا عن الحضارات عبر العصور الزمنية المختلفة فإن الحضارة في تلك الحالة يمكن أن تعبر عن النمو والتقدم المتميز في عصر زمني معين وفي بقعة جغرافية معينة أو في مجتمع معين ومن ثم فإن الحضارة - في عصر معين - عادة ما تنسب إلى المجتمع الذي ظهر فيه نمو وتقدم مميز وبمستوى أعلى منه في أي مجتمع آخر متواجد في نفس الحقبة من الزمن ومثال على ذلك الحضارة الفرعونية القديمة التي مثلت أقصى ما بلغه التقدم الإنساني في عصر ظهورها ونموها، وكذلك من الأمثلة على الحضارات القديمة المميزة الأخرى نجد الحضارة الفينيقية والحضارة البابلية

أولاً - حضارات العراق

من الحضارات التي ظهرت في أزمنة بعيدة قبل الميلاد تلك التي ظهرت في أواخر الألف الرابعة قبل الميلاد حتى الألف الثالثة قبل الميلاد، وتتميز تلك الحضارة بالتطور في البناء والنحت والكتابة والعمارة ومما تجدر الإشارة إليه - ونحن بصدد التحدث عن الفكر الاقتصادي، أنه في خلال تلك الفترة المبكرة من

الزمن ثبت أن أهم الموضوعات التي وجدت مكتوبة كانت تدور حول وثائق اقتصادية تتضمن إحصائيات عن المعابد وممتلكاتها من حقول وماشية ودخول تلك المعابد من المحاصيل واللبن والماشية وغيرها من البنود الأخرى، كما كانت تتضمن أيضا المخصصات اليومية لكل فرد على حدة. ولقد ثبت قوة اتساع العلاقات الخارجية لأهل العراق - حيث وجدت هذه الحضارة - مع العديد من البلدان الأخرى من مناطق الشرق الأدنى القديم مثل مصر والسند والجزيرة العربية.

وفي العراق ظهرت حضارات أخرى مميزة من أشهرها الحضارة البابلية التي حكم في ظلها الملك المشهور حمورابي (1686-1728) ق م وقد شهد عهده ازدهار شامل في جميع المجالات الدينية والسياسية والاقتصادية، غير أن شهرة حمورابي ذاعت في الواقع من تشريعاته الإدارية والقانونية، وبوجه خاص من "قانون حمورابي" الشهير الذي تضمن 282 مادة تدور حول العديد من المواضيع المختلفة التي تضمنت بعض النقاط الاقتصادية. ومما تضمنه ذلك القانون، أمور القضاء والأمن وحقول المحاربين ومسئولياتهم وعقود الزراعة وشروط القروض والأموال الشخصية بما تتضمنه من موارث وغيرها وكذلك تناول هذا القانون المذكور أفراد المجتمع إلى ثلاثة طبقات رئيسية هي:

- طبقة الأحرار أو الأفاضل من الناس أو السادة.

- طبقة عامة الشعب الأحرار، وهي ليست من الأرقاء ولا من السادة.

- طبقة الأرقاء، وهي أقل الطبقات شأنًا في المجتمع.

ويقرر القانون المعني أن العقوبات على الشخص الذي خالف القانون أو قام بعمل إجرامي توقع عليه طبقا للطبقة التي ينتمي إليها هذا الشخص.

وخلاصة القول أن لهذه القوانين علاقة بالنشاط الاقتصادي، ولها دلالة اقتصادية، مما يعني أن هناك فكر اقتصادي وكان هناك إسهام فكري اقتصادي لدى الحضارة البابلية، إضافة إلى ما ورد عن الملكية وتنظيمها، وهذا أيضا قضية اقتصادية.

ثانياً- الحضارات الشرقية مجهولة المكان تحديداً:

ومن الحضارات القديمة يمكن أن نذكر أيضا الحضارة الفينيقية التي قامت على يد القوم التي حملت الحضارة اسمهم وهم الفينيقيون، والذين اختلفت الدراسات التاريخية في تحديد موطنهم الأصلي فمنهم من ذكر أن موطنهم الأصلي هو دولة البحرين ومنهم من قرر أنهم من الشام أو من الحبشة وهكذا، وعلى أية حال فقد استقروا على ساحل البحر الأبيض المتوسط حيث انتشرت حضارتهم العريقة عبر المنطقة المذكورة في غضون اللف الأول قبل الميلاد وقاموا بتأسيس مدن عريقة ما زالت لها آثارها الباقية حتى الآن مثل مدينة "قرطاج" بالقرب من تونس الحالية ومدنا أخرى في ليبيا وفي مناطق متفرقة، إلى جانب تأسيس العديد من المستعمرات في وصقلية ومالطة ومرسليا وغيرها.

وتذكر الدراسات التاريخية أن الفينيقيين اكتشفوا طريق الرجاء الصالح قبل أن يكتشفه فاسكو ديغاما بنحو ألفي عام. كما اشتهروا بصناعة البرونز والعاج والعظم والزجاج والأقمشة، وبرعوا في صناعة السفن

وأبدعوا في فن الملاحة فكان لهم باعاً طويلاً في النشاط البحري والتجاري وفي الاكتشافات الجغرافية ذات الأهمية الكبرى والشهرة التاريخية العريقة.

وكانت لهم شهرة خاصة في استخراج مادة حمراء من القواقع البحرية واستخدامها في صياغة الأنسجة، حتى أصبح ذلك اللون الأحمر لون الطبقة الأرستقراطية المميز والمفضل كما أنهم أبدعوا في صناعة الآلات الموسيقية وأدوات الزينة وأدوات الطعام الفاخرة، ولقد توسع الفينيقيون في إنشاء المستعمرات في مشارق الأرض ومغاربها وبخاصة في حوض البحر الأبيض المتوسط بين القرنين العاشر والثامن قبل الميلاد حتى أن فينيقيا اشتهرت وقتها بأنها سيدة التجارة في البحر المتوسط، وبذلك قد تكون قد سبقت بريطانيا التي امتلكت أكبر وأشهر أسطول تجاري فيما بعد في الحصول على ذات اللقب.

ويقال أن التجار الفينيقيين هم الذين علموا الأمم القديمة مثل الإمبراطورية اليونانية الحروف الهجائية المصرية مما يمكن أن يشير إلى الارتباط الهام بين التجارة كنشاط وبين الثقافة كفاءة يمكن اكتسابها بالاحتكاك عن طريق ممارسة النشاط التجاري. كما يقال أنهم هم الذين أدخلوا البردي من مصر (البردي عبارة عن نبات يستخدم في الكتابة عليه وفي تسجيل الحروف الهجائية والسجلات الحسابية المختلفة).

ويتضح من الكتابات التاريخية أن النشاط الرئيسي للمستعمرات والمدن الفينيقية كان يتمثل في التجارة والنشاط الملاحي، وكانت طبقة التجار الأثرياء هي الطبقة الحاكمة والمدربة على فنون الحكم والسياسة الخارجية والسياسة المالية، أما أصحاب المهن والصناعات فكانوا يمثلون الطبقة المتوسطة التالية للطبقة العالية من التجار، وتأتي بعد ذلك الطبقة الثالثة والدنيا في ظل الدولة الفينيقية والتي كانت تتألف من الخدم والعبيد.

وكان الفينيقيون يعملون على تعظيم ثروتهم من المعادن النفيسة خاصة من الذهب والفضة مثلهم في ذلك مثل التجاريون الذين ظهروا في عصور لاحقة بعد الميلاد كما سيتضح فيما بعد.

ثالثاً - الحضارة الفرعونية القديمة

ترجع تلك الحضارة إلى أكثر من ثلاثة آلاف عام قبل الميلاد حيث كان " فرعون " يمثل الملك الذي يحكم البلاد والذي كان يجمع كل السلطات المختلفة في يده شاملة السلطات الدينية والسلطات الدنيوية وبمعنى أكثر تفصيلاً فقد كانت مصر مقسمة إلى إقطاعات منفصلة يحكم كل منها أمير، وكان فرعون يحكم كل الإقطاعات وكان يعتبر وقتها ابناً للإله أو أنه الإله ذاته مما أكسبه نفوذاً روحياً ومادياً لا حدود له على شعبه وكان النظام السائد في البلاد هو تدخل الدولة الكامل في شؤون الأفراد وفي أنشطتهم المختلفة ومن أهم الأسس والأفكار الاقتصادية التي صاحبت الحضارة الفرعونية يمكن أن نعرض الآتي:

1- مبدأ الاحتكار المطلق للحاكم: فقد كان فرعون مصر هو المالك الوحيد للأراضي الزراعية ولما تنتجها من حصتها الأساسية من المحصول. وكذلك فقد كان فرعون يحتكر كل المحاجر ومناجم الذهب والنحاس في الصحراء الشرقية وفي سيناء، وكذا شق الترع والمصارف وتنظيم الري وحصص الماء.

2- التجارة الداخلية: كانت محددة النطاق وتمارس بشكل دوري كل أسبوع مثلا في أسواق القرية أو أسواق المدينة حيث يتم التبادل بين الأفراد للمنتجات الغذائية والحيوانات الحية وبعض المصنوعات الخفيفة. إلا أن ما يمكن أن يميز تلك الأسواق اعتماد رواجها أو كسادها على مستوى مياه الفيضان، وكانت تتم عادة بشكل بدائي وفي صورة مفايضة.

3- التجارة الخارجية: كان نشاط التجارة الخارجية يعتمد في قوته أو ضعفه على قوة مصر الحربية والسياسية، كما كانت تضعف وتتكمش مع ضعف السلطة الحاكمة أو انهيارها. فقد تنوعت التجارة الخارجية ما بين الكماليات النسبية من فضة وبخور وزيت وأخشاب لبناء المعابد والقصور والسفن وعاج وروائح وغير ذلك مما يلزم الطبقات الغنية ورجال الدين بصفة أساسية. كما كانت مصر تستورد الآلات الموسيقية والأواني والخيول والأسماك والماشية وبعض المنتجات الأخرى من سوريا والبلاد المجاورة على وجه الخصوص

4- نظم الضرائب: فرضت الضرائب على الأقاليم التابعة لمصر على أن تجبي حصيلتها لصالح فرعون الحاكم. وفي عهد أمنمحات الأول تم تعيين موظف أطلق عليه رئيس المراقبين لأراضي الخزانة الملكية وذلك بهدف تحقيق المعرفة التامة بالوضع الاقتصادي للبلاد وعدم السماح بما يطلق عليه باللغة الحديثة "التهرب الضريبي".

ومن القوانين الفرعونية التي سنت في المجال الضريبي نجد أن تشريع " حور محب" قد تضمن الآتي:

أ - أن كل من يتعرض للسفن التي تحمل الضرائب للدولة يعاقب بجذع الأنف، فضلا عن النفي إلى أماكن أخرى خارج البلاد.

ب - إن كل موظف يجد مواطنا لا يستطيع الحصول على سفينة لتوريد الضرائب عليه أن يعمل على إيجاد سفينة له.

ج - معاقبة كل من يأخذ من الفلاحين نبات " سم " لمعامل الجعة بحجة أنه ضرائب للعرش.

د - منع الابتزاز والرشوة في تحصيل ضريبة الدخل العام وإنزال العقاب بمفتشي الضرائب إذا ما اتفقوا مع محصلي الضرائب بغية الكسب والتلاعب

ولقد كانت الضرائب تجبي عادة في صورة عينية ومن ثم فقد كانت خزائن الملك تغص بحصيلة ضرائب من آلاف السلع ومنتجات الحقول وبضائع الحوانيت وليس من النقود كما هو معتاد الآن ومن الأمثلة على قيمة ما يحصل من ضرائب أن كل فدان من الأرض التي يمتلكها فرعون يمكن للفرد أن يستأجرها لزراعتها على أن يؤدي عنها ضريبة عينية تتراوح ما بين عشر المحصول وخمسة.

5 - النقود: مرت النقود - في العصر الفرعوني - بمراحل مختلف يمكن إيجازها في الآتي:

أ- في بداية الأمر لم تكن هناك نقودا، بل كانت السلع هي البديل المستخدم في البيع والشراء ومنح الموظفين لدخولهم فكانوا يحصلون على هذه الدخول مثلا في صورة خبز أو خميرة أو حبوب .

ب- بعد ظهور المعادن النفيسة وانتشار استخدامها أصبحت قيمة الأشياء توزن أو تقيم على أساسها خاصة على أساس سبائك الذهب التي تقدر قيمتها - بدورها - بوزنها.

ج- النقود في شكل دراهم مصكوكة - وقد حدث ذلك على وجه التحديد في عهد يوسف عليه السلام بدليل قوله تعالى: وشروه بثمن بخس دراهم معدودة وكانوا فيه من الزاهدين ... وقال الذي اشتراه من مصر لامرأته أكرمي مثواه (يوسف ترى بعض التفاسير أن الذي دفع تلك الدراهم المصكوكة هم السيارة مثلما ذكر في تفسير القرآن العظيم لابن كثير وفي تفسير الجلالين (بينما ذكرت تفاسير أخرى أن الذي دفع تلك الدراهم هو عزيز مصر غير أننا نميل إلى التفسير الثاني على أساس أن واو العطف في قوله تعالى: "وقال الذي اشتراه...تعود على من اشتروا يوسف بثمن بخس الذين أشير إليهم في الآية السابقة" وشروه بثمن بخس دراهم معدودة"...ومن هنا يمكن أن نستدل على أن الدراهم كانت الشكل المتطور من النقود الذي كان يستخدم في عهد الفراعنة أيام وجود يوسف عليه السلام في عهد الأسر.

6- الائتمان: نشأ نظام الائتمان في مصر الفراعنة وارتقى إلى درجة مرتفعة وكان الكثير من التحويلات والصكوك المكتوبة تحل محل المقايضة أو الدفع الفوري في الكثير من المعاملات ولقد زادت أهمية المعاملات الائتمانية في ذلك الوقت حتى أنه كان هناك كتبة يقومون خصيصا بمهمة كتابة الصكوك الائتمانية المتعلقة بالمتعاملين.

7 - الزراعة: كانت الزراعة تحتل مكانا رئيسيا بين الأنشطة الاقتصادية السائدة في مصر في العهد الفرعوني غير أن المزارعين كانوا يبذلون جهدا أقل في الزراعة لوجود النيل الذي يوفر عليهم مؤونة تحطيم أخاديد الأرض غير أنه يلاحظ أن المزارع كان يعمل في الأرض كرقيق عليه أن يقدم جزءا كبيرا من إنتاجها إلى صاحب الأرض من الطبقة الحاكمة أو من الجيش أو من رجال الدين، إلى جانب دفع ضرائب عينية كانت تتفاوت من عصر إلى آخر.

8 - الصناعة: تقدمت الصناعة المصرية القديمة في بعض المجالات تقدما هائلا يفوق في بعض الأحيان مستواه الحالي ليس في مصر وحدها بل على المستوى العالمي أيضا .ومن أهم الصناعات التي تفوقت فيها مصر آنذاك صناعة التحنيط وصناعة المنسوجات وصناعة التعدين .ولقد عثر المنقبون على نماذج من منسوجات كتانية يقدر عمرها بأربعة آلاف عاما.

9 - كما كان فن الهندسة يرقى عند المصريين عن كل ما عرف في اليونان وفي الرومان بل وعن كل ما شهدته مظاهر الرقي العصري في الفن الهندسي المعاصر . ومن الأمثلة على الإنجازات الهندسية والمعمارية العملاقة الأهرامات التي يعجز عباقرة العصر الحديث عن مضاهاتها، ويلاحظ أن العاملين في كل صناعة كانوا يؤلفون طبقة خاصة، ولقد كان معظم هؤلاء الصناع من الأحرار وقلة منهم كانوا من العبيد.

10 - وسائل النقل والمواصلات: اختلفت وسائل الانتقال باختلاف الطبقة المستخدمة لها وباختلاف الشيء المنقول، وبوجه عام كان يدر استخدام الآلات في أغراض النقل وبدلا من هذا كان يستعان بالمجهود العضلي لتوفيره بكثرة ولرخص ثمنه أيضا .فعلى سبيل المثال كانت الحجارة الضخمة تنقل بجرها على عروق من الخشب بالشحم وكان من يجرها هم العبيد

11- التخطيط: من أبرز الأمثلة وأشهرها على الإطلاق على معالجة المشكلات والأزمات الصعبة الخطة المحكمة التي عرضها يوسف عليه السلام لحل مشكلة الجذب التي كانت تنذر الاقتصاد المصري لفترة طويلة ستمتد إلى سبع سنوات وذلك كما ورد في الآيات الكريمة من سورة يوسف

الفصل الثاني: الفكر الاقتصادي اليوناني القديم

الحضارة اليونانية، أو الحضارة الإغريقية، وكلاهما مترادفتين، فالحضارة اليونانية عرفت بكونها حضارة عريقة، وأكثر ما عرفت في جانب الفلسفة، والشاهد إنه إذا أنتت الفلسفة أتى اليونان، وإذا ذكر اليونان أنتت الفلسفة، ولعل أشهر فلاسفة اليونان: "أفلاطون" و"أرسطو".

وكان لليونان إسهام كبير في الاقتصاد، وهم أول من أسهم في علم الاقتصاد؛ والأفكار التي أدت إلى نشوء علم الاقتصاد، كان أحد هذه الأفكار أتياً من الإغريق أو اليونان.

الاقتصاد لدى الإغريق، بدأ كالاقتصاد عائلي، بمعنى: أن العائلة في المجتمع الإغريقي كانت تتكون من وحدة اقتصادية، وعرف الاقتصاد لدى الإغريق أو لدى اليونان: بأنه علم إدارة المنزل، وكان الاستقرار هو طبيعة تلك المرحلة لدى اليونان.

وبعد الحصول على غنائم الحروب وازدهار التجارة بدأ ظهور المشكلات الاقتصادية، ومع هذا لم يوجد فكر اقتصادي متكامل عن هذه المشكلات، على الرغم من اهتمام الإغريق بالفكر عامة لأن الإغريق كانوا مهتمين بالفكر إجمالاً وبالفلسفة خصوصاً.

فالالاقتصاد بدأ مع الإغريق، وكان يعرف بأنه كيفية إدارة الأسرة لشؤونها الاقتصادية، لأن الاقتصاد، وهو "الأكنامكس"، مركب من من جزئين: "أوكو"، "نامكس"، وكما تعرفون أن هذه العبارة: "أوكو"، "نامكس"، تشمل فن إدارة المنزل لرب الأسرة من الناحية الاقتصادية، لذا تطور الأمر وأصبح اليونان ينظرون إلى أن الدولة هي بيت الشعب، وأصبح الأمر في هذه الحالة هو، كيف تدير الدولة شؤونها الاقتصادية؟ وأطلقت عبارة الاقتصاد، على إدارة شؤون الدولة.

وارتبط العمل والإنتاج في الحضارة اليونانية القديمة بالعبودية، ومن ثم فقد كانت السمة الغالبة في تلك العصور القديمة من الزمن تنحصر غالباً في التفرغ للتأملات الفلسفية والسياسية، أما عن الأفكار الاقتصادية فقد ظهرت بشكل واضح في فكري اثنين من الفلاسفة هما أفلاطون وأرسطو. ومن ثم فيمكن اعتبار كل منهما من أهم الرواد الأوائل لعلم الاقتصاد وفيما يلي أهم الأفكار الاقتصادية التي قدمها هذين المفكرين.

أولاً- الفكر الاقتصادي عند أفلاطون (347-427 ق م)

ظهرت الأفكار الاقتصادية لأفلاطون في كتابه "الجمهورية" الذي يبحث في موضوع الدولة أو المدينة المثلى ويبدأ الكتاب بالتساؤل عن فكرة العدالة سواء كان ذلك بالنسبة للفرد أو المدينة. ويركز اهتمامه بالعدالة في المدينة قبل الفرد على اعتبار أن المدينة في مجموعها أكبر من الفرد ومن ثم فكمية العدالة - كما يرى أفلاطون- المتعلقة بالمدينة أكبر منها لدى الفرد.

وعن " أصل الدولة " يوضح أفلاطون أنه يرجع إلى عامل اقتصادي بصفة أساسية - بمعنى أن الدولة لا تنشأ لأن الفرد لا يمكن إشباع حاجاته المتعددة المتشابكة وحده، لذا فإنه يلزم أن يجتمع مجموعة من الأفراد بعدد كاف لأن يشبع كل منهم حاجات الآخرين، بهذا يمكن من تلك المجموعة أن تنشأ ما يسمى بـ "الدولة" وأساس تنظيم الدولة - كما أوضح أفلاطون - هو " تقسيم العمل " حيث يتخصص كل فرد في مهنة واحدة أو عمل واحد وفقاً لمواهبه وكفاءاته.

ويقوم النموذج النظري لمدينة أفلاطون المثالية على أساس البدء بتكوين مدينة صغيرة يكون عدد سكانها ضئيلاً وثابتاً على قدر المستطاع. ويتم تنظيم تلك المدينة على أساس تقسيم المجتمع إلى ثلاث طبقات حيث يعهد إلى كل طبقة بنوع معين من أنواع النشاط على النحو التالي:

الطبقة الأولى: طبقة الحكام، ومهمتها الحكم بوضع القوانين والعمل على احترامها.

الطبقة الثانية: طبقة الجنود ومهمتها الدفاع عن المدينة ضد ما يقع عليها من اعتداءات.

الطبقة الثالثة: طبقة العمال والصناع، (المنتجين) وتضم كل من يعملون بالنشاط الاقتصادي ومهمتها إشباع الحاجات المادية للمدينة.

ويمكن القول بأن أهم الأفكار الاقتصادية لأفلاطون قد نبعت أساساً من فكرته حول مدينته المقترحة والتي تتمثل أساساً في الآتي:

1- فكرة تقسيم العمل: يرى أفلاطون أن تقسيم العمل ضروري جداً للتنظيم الاجتماعي داخل المدينة لأن:

- لكل شخص مواهبه وكفاءاته الخاصة به أو بها، وهذا يجعل تخصصه في مهنة من المهن أمراً طبيعياً.
- تخصص كل شخص في المهنة التي يكون مهياً لها بطبيعته، يؤدي إلى زيادة الإنتاج كمّاً ونوعاً، ويزيد من الإنتاجية، وهي فكرة اقتصادية سليمة، ومن أتى بعد "أفلاطون" بقرون، بنى أفكاره - فيما يخص تقسيم العمل - على هذه الفكرة التي بدأت منذ القدم.

2- الملكية: ميز أفلاطون في المدينة الفاضلة من وجهة نظره، بين نوعين من التنظيم الاجتماعي، من حيث الملكية الخاصة، ومن حيث تكوين العائلة؛ فهو يلغي إمكانية تحقيق الملكية الخاصة، وأن تكون العائلة بالنسبة للحكام والجنود أي يجب ألا يكون لهم ملكية خاصة، وأباح الملكية للطبقة الثالثة، وهي: طبقة العمال والصناع.

ووجهة نظره حيال رفضه للطبقتين الأولتين حق الملكية الخاصة، يرجع إلى الرغبة في إبعادهما من الخضوع لإغراء المال، وكذلك في حالة الضعف ومواكبة الأقرباء؛ حيث إنهم أصحاب القرار لذا كان يرى: أنه ليس من المناسب أن يكون لطبقة الحكام أو طبقة الجند ملكية خاصة لأن هذا قد يؤثر على قرارات الدولة.

3- النقود: حيث يرى أفلاطون أنها وسيلة لتسهيل التبادل ومن ثم فقد اقترح استخدام نوع من النقود له قيمة صورية وليس من الذهب أو الفضة وذلك حتى تكون قيمة النقود مستقلة تماماً عن قيمتها الذاتية أي حتى لا يتم استخدام النقود للاستفادة بقيمتها الذاتية مثل الذهب وليس فقط كوسيلة للتبادل.

4- الربا: (الإقراض بفائدة) حيث يرى أن الربا أمر فيه رذيلة، وأن النقود عقيمة لذا كان محاربا للربا، وهو الإقراض نقد بنقد وتحصيل فارق بينهم) لذلك كان يرى أن هذا أمراً غير أخلاقي؛ فكان ضد الربا.

ثانياً- الفكر الاقتصادي عند أرسطو (322-384 ق م)

يشبه أفلاطون في أن كلا منهما يخضع الاقتصاد للأخلاق والفلسفة، غير أن أرسطو يتميز عن الأول بأنه لم يقتصر في بحثه على مجرد رسم مدينة مثلى بل حاول أيضا القيام ببعض الدراسات التحليلية لبعض المشكلات والظواهر الاقتصادية. ولذلك يعتبر أرسطو أول القدماء الذين دموا ما يسمى بـ "بذور نظرية اقتصادية" تقوم على تحليل لظواهر والمشكلات، وقد ساعد على دفع الاقتصاد دفعة قوية في سبيل أن يصبح علما متميزا وإن كان هو ذاته لم يكن قد توصل إلى أن يجعل من الاقتصاد هذا العلم المتميز ولقد وردت معظم الأفكار الاقتصادية لأرسطو في كتابيه "السياسة" و"الأخلاق" حيث قام بتحليله في الاقتصاد على أساس وجود الرغبات وكيفية إشباعها وعلى الرغم من أن أرسطو قد عاش فترة تميزت بهجوم شديد على لرق إلا أنه كان يشجع عدم المساواة بين البشر ويرى أن لتفاوت بينهما شيء فطري.

وتتجلى الأهمية الفكرية عند أرسطو على وجه لخصوص في دراسته حول الموضوعات التي وجد أن

لها صلة بما يسمى "الاقتصاد البحت" أو "التحليل الاقتصادي" والتي نوجز مضمونها فيما يلي:

1- التفرقة بين قيمة الاستعمال وقيمة المبادلة: قيمة لاستعمال تتمثل في الإشباع الذي يتحقق من استعمال منتج معين. مثال على ذلك، قيمة الإشباع الذي يحصل عليه الشخص من ارتداء حذاء وقيمة المبادلة هي ما يتم الحصول عليه من سلع في السوق نتيجة لمبادلة منتج معين بها مثال، ما يتم الحصول عليه من سلع أخرى في مقابل مبادلتها بالحذاء.

2- الاحتكار: ولقد عرفه أرسطو على أنه "انفراد بائع واحد ببيع سلعة في السوق" وذلك التعريف ما زال يؤخذ به حتى الآن. ولقد قرر أرسطو أن الاحتكار يمكن البائع المحتكر من فرض الثمن الذي يراه، وإن هذا الاحتكار يعتبر "غير عادل" لأنه يقوم على استغلال البائع للمشتريين.

3- نشأة النقود ووظائفها: فقد أوضح أرسطو أن النقود قد نشأت لتستخدم في الوظائف الآتية:

أ - وسيلة للمبادلات: فيرى أرسطو أن الناس كانوا يتعاملون بدءا بالمقايضة -أي بمبادلة سلع مقابل سلع أخرى مباشرة مثل مبادلة القمح في مقابل القماش- غير أن تلك الطريقة في المبادلات واجهت صعوبات عملية كثيرة مما أدعى إلى ظهور النقود واستخدامها كوسيط للمبادلات بين الأفراد

ب - قياس قيم السلع: تستخدم كوحدة لقياس قيم السلع المختلفة فيقال مثلا أن قيمة السلعة س تقدر ب 5 وحدات نقدية وقيمة السلعة ص قيمتها 34 وحدة نقدية.

ج - مخزن للقيمة: أي أن النقود تستخدم كأداة يمكن أن نحفظ فيها بمدخراتنا.

4 - الإقراض بالربا: اعتبر أرسطو أن كل فائدة تدفع على اقتراض النقود "ربا"، وقد انتقد الفائدة من هذه الناحية بحجة أنها زيادة في النقود التي ترد عن النقود التي اقتترضت ولا يوجد أي داع لكي تزيد النقود فهي

ليس إلا مجرد وسيط للمبادلات فقط واستخدامها كوسيلة للحصول على ثورة نظير إقراضها بفائدة هو أمر "ضد الطبيعة" كما يرى أرسطو.

5 - الملكية: نادى أرسطو بان تكون الملكية خاصة ولكن الانتفاع بها عامة، أي بوجوب استخدام الملكية الخاصة للصالح العام.

ثالثاً- أبرز الاختلافات بين أفكار "أفلاطون" و"أرسطو": ونذكر بعضها فيما يلي:

1- أن "أرسطو" كان يرى أن جمهورية "أفلاطون"، أمراً غير قابل للتطبيق، وأنه أمر غير إنساني، وخاصة فيما ذكر من عدم إمكانية التملك بالنسبة للطبقة الحاكمة.

2- أن "أرسطو"، كان ينحى منحىً منطقيًا وعلميًا في آرائه وأبحاثه ونظرياته، على العكس من "أفلاطون"، الذي كان ينزع إلى الخيال أكثر من الواقع، ومن التحليل المبني على الواقع، وكان يخلط أيضاً ما بين السياسة والأخلاق، وقد جعل "أفلاطون"، الأخلاق عملاً أساسياً، واعتبر أن السياسة ما هي إلا فرع من هذا العلم. على العكس من "أرسطو"، فقد عكس الأمر، إذ اعتبر أن السياسة هي الأساس وأن الأخلاق والاقتصاد، هما فرعان عن السياسة.

3- أن أرسطو كان يؤكد على أن أفضل أنواع الدول، هي التي يشترك أفرادها فعلياً في إدارة شئون البلاد، في حين أن "أفلاطون"، كان يؤمن بحكم الأقلية.

4- أنه في الوقت الذي كان "أفلاطون"، ينادي فيه بمساواة الرجل مع المرأة؛ اختلف عنه "أرسطو" في ذلك.

5- ميز "أرسطو"، النقود بوظائف ثلاث -كما أشرنا سابقاً- وأنها وسيط للمبادلة، وأداة لقياس القيمة، وأداة لحفظ المدخرات، في حين أن "أفلاطون"، أفرد للنقود وظيفة واحدة هي وسيط للمبادلة.

الفصل الثالث: الفكر الاقتصادي الروماني:

لم يكن للرومان نفس الفلسفي الذي تميز به اليونانيون ولكن كان القانون هو المجال الذي ساد الفكر الروماني آنذاك. لذا فقد كان للفكر القانوني أثر السیادي على الفكر الاقتصادي الذي نشأ بعد ذلك في العصور اللاحقة في كثير من بلاد أوروبا حيث نلاحظ أن أغلب من قاموا بالدراسات الاقتصادية منذ القرن الثاني عشر حتى نهاية القرن الثامن عشر كانوا إما من رجال الكنيسة أو من رجال القانون، وفيما يلي أهم الأفكار التي أثر بها القانون الروماني على الفكر الاقتصادي:

أولاً- فكرة القانون الطبيعي: وقد احتلت هذه الفكرة مكانة هامة في الفكر الاقتصادي منذ القرن الثامن عشر حتى أوائل القرن العشرين وتتلخص تلك الفكرة في الاعتقاد بأن هناك قانوناً طبيعياً ليس من وضع الإنسان ولكنه من خلق الطبيعة التي أوجدت قواعده وجعلت بني البشر يخضعون لها، وأن هذا القانون الطبيعي يحكم وينظم الحياة الاقتصادية كما هو الحال عندما تنظم القوانين الطبيعية الأخرى ظواهر الطبيعة ووظائف الأعضاء.. الخ، وأن هذا القانون الطبيعي له صفتي الدوام والعمومية فهو دائم لا يتغير من زمن لآخر وهو عام حيث ينطبق على كافة البلاد والناس.

ثانياً - المذهب الفردي: من المبادئ القانونية التي قدرها الرومان حق كل فرد في أن يفعل ما يشاء بممتلكاته وأن يمنع الغير منه كما شاء والمذهب الفردي من الناحية الاقتصادية يقرر أن النشاط الاقتصادي يجب أن يترك الأفراد يتعايشون في ظل حرية كاملة لا تتدخل الدولة فيها .وعلى أساس هذا المذهب الفردي قام النظام الرأسمالي .

وعندما تكونت فكرة المذهب الفردي من الناحية الاقتصادية كان لا بد أن يتحدد التنظيم القانوني الذي يتسق مع هذه الفكرة الاقتصادية، وكان هذا التنظيم القانوني موجودا بالفعل في المبدأين الرومانيين (حرية التعاقد وحرية الملكية الفردية) فأدمجها الباحثون في تحليلهم للمذهب الفردي .وبذلك ارتبط هذان المبدأان بالتحليل الاقتصادي لهذا المذهب .

ويمكن القول بأن الرومان لم يقدموا فكرا اقتصاديا يذكر، ومع هذا فقد كان لهم دورهم في بناء هيكل الفكر الاقتصادي اللاحق - حتى اليوم - من خلال تنظيماتهم القانونية ومن خلال التكوين العقلي الذي طبعت به دراسة القانون الروماني عقول الباحثين في الاقتصاد منذ القرن الثاني عشر .

الفصل الرابع: الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى (القرن 5م والقرن 15م)

اختلفت الآراء بشأن تحديد الفترة إلى تتحصر خلالها "العصور الوسطى"، إلا أن معظم الدراسات التي تمت في هذا الصدد ترى أن تلك الفترة تمتد منذ سقوط الإمبراطورية الرومانية في القرن الخامس حتى سقوط القسطنطينية في منتصف القرن الخامس عشر أي أنها تشمل ألف سنة تقريبا ويسود الاعتقاد بأن تلك الفترة كانت فترة ركود اقتصادي وفكري بوجه عام على الرغم من أنه في تلك الفترة انبثقت حضارتنا شملتا معظم أنحاء العالم هما الحضارة المسيحية في أوروبا والحضارة الإسلامية التي بدأت من الجزيرة العربية مما أدى إلى ظهور تيارين مميزين من الفكر الاقتصادي في تلك العصور الوسطى، أحدهما هو الفكر الاقتصادي الأوروبي والآخر هو الفكر الاقتصادي الإسلامي وعلى الرغم من ظهور هاتين الحضارتين المميزتين فقد يفسر الاعتقاد السائد بأن تلك فترة ركود فكري لأنها حضارات تقوم على عقائد سماوية تتعارض مع أفكار العلمانيين التي تزايد ظهورها وسوداها في الفترات اللاحقة.

أولاً- الفكر الاقتصادي في أوروبا

1- ظهور العصور الوسطى

تطلق فترة العصور الوسطى على الفترة التي بدأت منذ سقوط الإمبراطورية الرومانية الغربية في يد القبائل الجرمانية في القرن الخامس عشر الميلادي، أما الإمبراطورية الرومانية الشرقية والإمبراطورية الفارسية فقد قضت عليهما الغزوات التي شنّها العرب على أثر ظهور الإسلام وتكوين الدولة الإسلامية. وبانهيار هذه الإمبراطوريات الثلاث -الرومانية الغربية والرومانية الشرقية والفارسية- انهار العالم القديم وبدأت مرحلة جديدة هي ما يطلق عليها مرحلة "العصور الوسطى".

2- نشأة النظام الإقطاعي

ساد النظام الإقطاعي أوروبا في العصور الوسطى وذلك إلى جانب نظام آخر وبناء هو نظام " رقيق الأرض على كلا هذين النظامين - الإقطاعي ورقيق الأرض - كان كل سيد يعيش في إقطاعيته ويخضع له في تلك الإقطاعية من يعيش عليها من جنود من ناحية ورقيق الأرض من ناحية أخرى وقد كان هؤلاء الحكام) الأسياد يلجؤون إلى تنصيب بعض قوادهم حكاما على جزء من الإقطاعية بحيث يرتبط هؤلاء الحكام نحو الأسياد الذين يمثلون الحكام الكبار برباط تبعية بينما يرتبط هؤلاء الحكام الكبار برباط تبعية مشابه للرباط المذكور في داخل الإقطاعية ولكن في هذه الحالة تكون تبعية الحكام الكبار للإمبراطور الذي يسود ويحكم كل الإقطاعيات التي تقع في مجموعها داخل الإمبراطورية، وهكذا كان النظام الإقطاعي يقوم على أساس نظام هرمي على رأسه الإمبراطور، يخضع له مباشرة أسياد الإقطاعيات (الحكام الكبار الذين نصبهم للإمبراطور على تلك الإقطاعيات) ويخضع لهؤلاء من نصبوهم الذين يقيمون سلطانهم في داخل الأجزاء التي يحكمونها بنفس الطريقة ويضع لهؤلاء الآخرين من ينصبونهم من صغار الحكام وهكذا .. ولقد تميزت أوروبا ككل بحالة " اكتفاء ذاتي " بحيث تحاول أن تكفي احتياجاتها بنفسها.

كما سبق أن أوضحنا، فقد كان النظام الإقطاعي قائما على الهرم الإقطاعي الذي تحتل كل طبقة فيه مكانا معيناً لوظيفة محددة، وكان اقتصادا زراعيا راكدا لا مجال فيه للكسب ولا للخسارة ولا لاستعمال النقود على نطاق متسع وفيما يلي نستعرض أهم الخصائص الاقتصادية التي كانت تميز النظام الإقطاعي:

- كانت كل إقطاعية وحدة اقتصادية مستقلة ومنفصلة وكان اقتصاد كل إقطاعية اقتصاد مغلقا لا مبادلات بينه وبين الإقطاعيات الأخرى.

- كانت الزراعة هي النشاط المهيمن على الاقتصاد الإقطاعي والمميز له.

- كانت هناك صناعة يدوية راقية في عهد الرومان لكنها قضى عليها مع غزو الجرمانيين إلا أن الصناعة اليدوية بعثت من جديد في عهد الإقطاع غير أن الإنتاج لم يكن موجها للسوق وإنما كان يتم بيعه لعملاء محددين ومتفق معهم مقدما قبل تصنيع المنتج، وكان لكل "صانع" ورشة مستقلة يعاونه فيها أشخاص أقل خبرة ومهارة هم "العرفاء" يليهم "الصبيان" وقد نشأ "نظام الطوائف" لتجنب خطر المنافسة بين الصانع، فكانت كل حرفة تنظم في طائفة خاصة على غرار النقابات التي يتم تنظيمها لحماية أصحاب المهن المختلفة في وقتنا الحالي.

3- مركز الكنيسة

بينما كان الإمبراطور يمثل السلطة الدنيوية في ظل النظام الإقطاعي كانت الكنيسة تمثل السلطة الدينية أو الروحية وكانت تمتلك - في الواقع - السلطة العليا في البلاد لأن كل شيء بما في ذلك الحكم وما يرتبط به من سلطة دنيوية يجب أن يكون خاضعا للدين. ولقد احتكرت الكنيسة مهنة التعليم احتكارا كاملا، لذا فقد كان يطلق على رجال الدين الذين كانوا يعلمون الفلسفة والقانون واللاهوت في أوروبا منذ القرن العاشر الميلادي اسم أو لقب " المدرسين ويعتبر القديس توماس الإكويني أهم هؤلاء المدرسين وأكبر ممثل لفكرهم في العصور الوسطى في أوروبا.

4- الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى

في تلك العصور لم يكن هناك تحليل اقتصادي بشكل يرقى إلى مرتبة العلم المستقل، وإنما كانت هناك أفكارا اقتصادية تعكس الحالة الموجودة في تلك العصور وتدافع عن بعض النقاط المذهبية التي تتضمن تفضيل تنظيم على آخر ويمكن تلخيص أهم معالم الفكر الاقتصادي في تلك الفترة فيما يلي:

1- كان الفكر الاقتصادي غير مستقل كعلم متميز، ولكنه كان تابعا للدين ولمبادئه. ومن ثم فقد كانت الكنيسة هي صاحبة السلطة النهائية في مطابقة أية فكرة متعلقة بالنشاط الاقتصادي لتعاليم الدين، وبكلمات أخرى فإن تعاليم الدين أو المبادئ الدينية هي الأصل الذي ترد إليها كل القيم والأعمال بما فيها النشاط الاقتصادي.

2- كان هناك مبدئين مميزين اشتقا من الدين المسيحي ولهما أهمية اقتصادية خاصة في تلك الفترة هما: تمجيد العمل وعدم المساواة بين الطبقات على اعتبار أن هذا الاختلاف ضروري لتأدية كل طبقة لوظيفتها.

3- كان الاتجاه الفكري العام يفضل الملكية الفردية على الملكية الجماعية على اعتبار أن الخيرة يمكن أن يؤدي إلى كثرة المنازعات نتيجة لعدم وجود معيار لتوزيع الناتج بين من أسهموا في إنتاجه توزيعا يرضي الجميع، غير أن المالك يجب أن ينظر إليه - وفقا لذلك الاتجاه الفكري - على أنه مدير يقوم بإدارة الأموال المملوكية لصالح المجموع، ومن ثم فإن "توماس الإكويني" الذي تزعم ذلك الاتجاه قد شارك أرسطو في رأيه في أن تكون الملكية خاصة على أن يكون الانتفاع بتلك الملكية يعود على العامة هذا، بينما استنكر بعض مفكري المدرسة المعنية مثل "ريموند دو بنافور" الغنى الفاحش ودعوا إلى محاربتة.

4- الدعوة إلى الاعتدال في الحصول على الثروة المادية و" الاعتدال " هنا يقصد به أن يحصل الإنسان على ما يكفيه" طبقا لظروف طبقة الاجتماعية "وليس أكثر من ذلك.

5- نظرتة في التجارة: نظر المدرسيون إلى التجارة نظرة امتزج فيها الموافقة بالتحذير فهم يرون أن التجارة مشروعة في حالة تحقيق معقول يمكن التاجر من أن يعيش ويكافأ عن عمله كما يعتبرونها ضرورية لجلب السلع، إلا أنهم مع هذا يذكرون أن التجارة تصبح نشاطا غير مرغوب فيه إذا ما سعى التاجر الذي يقوم بها للحصول على ربح كبير لا يستحقه بحيث تصبح غايته العليا هي السعي وراء الثروة مما يبعد النشاط عن دوره المطلوب. ولقد وضع "الإكويني" شروطا ثلاثة لكي تصبح التجارة مقبولة ومشروعة هي:

- عدالة التبادل بالمعنى الذي سبق لأرسطو إيضاحه (أي التبادل الخالي من عنصر الاحتكار)

- أن يسعى التاجر بتجارته للإبقاء على حياته.

- أن يسعى التاجر بتجارته إلى جلب النفع إلى بلده.

6- فكرة الثمن العادل فمبدأ العدالة يجب أن يتوافر لكل من البائع والمشتري فلو بيعت سلعة باكر من قيمتها كان ذلك غير عادل بالنسبة للمشتري، ولو بيعت سلعة بأقل من قيمتها كان ذلك غير عادل بالنسبة للبائع، غير أن المدرسيين الذين اتفقوا على عدالة الثمن كمبدأ اختلفوا في تحديد معيار معين للثمن العادل فقد رأى توماس الإكويني أن الثمن العادل هو (الثمن الذي يتساوى مع نفقة الإنتاج)، ورأي ثان يقرر أن

الثلث العادل هو) الذي يغطي نفقة الإنتاج ويضمن للمنتج الحصول على ربح معتدل يمكنه من تحمل نفقات عائلته ومن فعل الخير) وفي مقولة ثالثة يعتبر الثلث العادل (الذي يضمن للعامل حياة ملائمة طبقاً لما تقتضيه طبقاته الاجتماعية والعرف والتقاليد) كما عرف أيضاً على أنه (الثلث الذي يتضمن الانحراف عنه انحرافاً عن الأخلاق الفاضلة).

7- القرض بفائدة، نادي المدرسيون بتحريم القرض بفائدة وكان توماس الإكويني من أهم من كتبوا في ذلك . وقد استند في دعوته إلى هذا التحريم إلى أقوال أرسطو وإلى قرارات الكنيسة، وفي هذا الصدد، ذكر أنه إذا أقرض شخص آخر مبلغاً من المال فهو لا يستحق إلا ثمن المال أو النقود ذاتها (وهو قيمة القرض) وهذا هو الثلث المشروع أما عن الفائدة على ذلك القرض فهي غير مقبولة لأنها ثمن للاستعمال ولا يوجد بيع استعمال النقود - فهو منفصل عن بيع ملكيتها - فكما لا يمكن للبائع أن يحصل عند بيع رغيف من الخبز إلا على ثمن الرغيف دون أن يكون له الحق في الحصول على ثمن آخر لاستعماله فكذلك الأمر أيضاً في النقود.

أما عن الرأي الذي يبرر دفع فائدة على إقراض النقود في نظير " الزمن " المستغرق لاستعمال تلك النقود المقترضة بواسطة شخص غير صاحبها الأصلي، فإن توماس الإكويني يرى أنه إذا كانت الفائدة تدفع في نظير الزمن الذي يتنازل صاحب الفرد عنها خلاله فإنها تكون غير مشروعة من هذه الناحية كذلك، لأن الزمن ملك الله ولا يجوز للمقرض أن يحصل على ثمن شيء ملكاً له.

8- طرق الزراعة في ظل النظام الإقطاعي، كانت الزراعة آنذاك - تتم بإحدى طرق ثلاث هي:

- نظام الحقل الواحد، أي زراعة جميع المحاصيل في حقل واحد عدة أعوام متتالية حتى نقل انتاجية الأرض نتيجة لنقص خصوبتها فيهجرها المزارع إلى حقل آخر .

- نظام الحقلين، وذلك بتقسيم الأرض إلى قسمين - يزرع أحدهما ويترك الآخر دون زراعة، على أن يعكس الأمر في العام التالي .والهدف من اتباع ذلك النظام هو تجديد خصوبة الأرض دون الحاجة إلى انتقال المزارع إلى منطقة جديدة كما في النظام السابق.

- نظام الثلاثة حقول، وهنا كانت الأرض تقسم إلى ثلاثة أقسام حيث يزرع اثنان منها فقط كل عام على أن يترك الثالث دون زراعة ليسترد خصوبته

ومما سبق يتضح أن أسس الفكر الاقتصادي في أوروبا في العصور الوسطى لا تحوى تحليلاً علمياً ولكنها تطبيق مذهب لمبادئ الدين في نطاق الثورة والاقتصاد، إلا أن الفكر الاقتصادي بعد تلك الحقبة من الزمان قد تطور بشكل سريع ومتلاحق - كما سيتضح لنا فيما بعد - حتى وصل إلى شكل علم مستقل يسمى بعلم الاقتصاد غير أن ذلك صاحب التخلص من الهيمنة الدينية المسيحية على معالمه ومضامينه.

ثانياً - الفكر الاقتصادي الإسلامي

تركز اهتمام المستشرقين والمؤرخين الغربيين الذين قاموا بدراسات حول تاريخ الفكر الإسلامي على مجالات الطبيعة والكيمياء والفلك والرياضيات والجغرافية وغيرها من المجالات غير الاجتماعية، وعلى الرغم

من انتقال جانب من الفكر الإسلامي الاجتماعي - بشكل مباشر وغير مباشر - إلى الفكر الغربي مثلما حدث بالنسبة لأعمال ابن خلدون، إلا أن الاتجاه الغربي دأب على تجاهل الفكر الإسلامي في مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية ومن بينها الفكر الاقتصادي بالعقيدة الإسلامية التي لا يؤمن بها هؤلاء الغربيون.

ومن ناحية أخرى، فإن مؤرخو التاريخ الإسلامي حتى المسلمين منهم لم يوجهوا أية عناية تذكر للنواحي الاقتصادية في الفترة منذ ظهور الدعوة الإسلامية حتى نهاية العصور الوسطى، ومازالت المعلومات عن اقتصاديات الدول الإسلامية في تلك العصور محدودة تماما مقارنة بالمعلومات المتوافرة عن اقتصاديات أوروبا في نفس الفترة. ومثلما كان الحال بالنسبة للفكر الاقتصادي في أوروبا في العصور الوسطى الذي كان يأتي ممتزجا بالدين المسيحي ولم يكن فكرا اقتصاديا قائما بذاته، فإن الفكر الاقتصادي الإسلامي في تلك العصور -الوسطى- كان يرد أيضا ممتزجا بالاعتبارات الدينية وبالدراسات الأخرى كالفقه والفلسفة والتاريخ، وكانت الأفكار الاقتصادية آنذاك تركز على ركيزتين رئيسيتين - أولاهما تتمثل في الظواهر النقدية والثانية تتعلق بظاهرة القيمة.

1- معالم التاريخ الاقتصادي الإسلامي في العصور الوسطى:

حتى يتسنى لنا أن نتصور كيف نشأ الفكر الاقتصادي الإسلامي وكيف تبلور بعد ذلك إلى ما أصبح عليه الآن، نود أن نستعرض أهم المعالم الرئيسية التي تميزت بها المنطقة العربية التي ظهر الإسلام فيها وانبثق منها لينتشر إلى المناطق الأخرى في أنحاء عديدة من العالم.

ومن حيث تنظيم الحياة الاقتصادية في المدينة قام رسول الله صل الله عليه وسلم بعد هجرته مع أصحابه من مكة إلى يثرب بتغيير اسمها إلى " المدينة المنورة " وخلال حياته فيها بدأت محاولات التغلب على الصراعات الداخلية بين قبائل الأوس والخزرج التي أفسدت الحياة الاقتصادية لسكانها العرب وأدت إلى احتكار اليهود لمجالات التجارة والصناعة فيها، وأصبحت المدينة في التحول التدريجي إلى ما يمكن أن يطلق عليه " المدينة المثلى " حيث أصبح البناء الأخلاقي القائم على العقيدة الإسلامية هو الأساس الجديد لتنظيم البناء الاقتصادي في المدينة، ومن أهم معالم التنظيم الإسلامي للبناء الاقتصادي وللحياة الاقتصادية في المدينة الذي تم تطبيقه. ويمكن أن نوجز ما يلي عهد رسول الله صل الله عليه وسلم:

1-1- التوزيع العادل للدخل والثروة:

وذلك أساسا بين المهاجرين أهل مكة الذين انتقلوا للمعيشة في المدينة (والأنصار) أهل المدينة الذين دخلوا في الإسلام .وذلك حيث تنازل الأنصار - طواعية - عن بعض أملاكهم بصفة مؤقتة أو دائمة لإخوانهم المهاجرين حتى أن الأنصار عرضوا مقاسمة النخيل الذي كان يمثل الشكل الرئيسي للثروة لديهم مع المهاجرين لهذا كان هناك وسائل أخرى قد استخدمت لإعادة الاختيارية لتوزيع الثروة والدخل بين الفئتين المسلمتين والتي تمثلت أهمها في الآتي:

- **المساقاة:** وتعني أن يقوم الأنصار بتوظيف المهاجرين في سقيا أراضيهم والقيام عليها وذلك في مقابل إشراكهم في التمر الناتج.

- **الزكاة:** وهي ركن من الأركان الخمسة للإسلام. وقد كانت الزكاة في أول الإسلام في مكة مطلقة بدون تحديد مقدارها أو نسبتها ولكن تم تحديدها وفقا لنظام معين في السنة الثانية الهجرية.

- **الصدقات الاختيارية والقرض الحسن،** ولقد كانت الصدقات شيئا معروفا في المجتمعات القديمة إلا أن القرض الحسن هو الوسيلة المستحدثة التي تخص النظام الإسلامي وحده، ويعرفه القرض الحسن على أنه تنازل اختياري عن مال خاص ووضعه تحت تصرف ولي الأمر لأغراض النفع العام وذلك ابتغاء مرضاة الله تعالى في الحياة الآخرة

1-2- تنظيم وتنمية النشاط الإنتاجي: ومن أهم أسس هذا التنظيم:

- الحث على العمل: والعمل يقصد به في تلك الحالة العمل وقل "اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون" التعبدية والعمل من أجل التكسب

- تحرى الكسب الحلال والنهي عن الكسب الحرام "وأحل الله البيع وحرم الربا"

- إقرار الملكية الخاصة ودعوة المالك للحفاظ عليها، فقد قال من قتل دون ماله فهو شهيد، ومن قتل دون دينه فهو شهيد، ومن قتل دون أهله فهو شهيد

- تجديد إطار الملكية العامة. فهناك منافع عامة يجب أن تتاح لعموم الناس وعلى الدولة أن تنظم انتفاع العامة بها ولقد حددت ثلاثة موارد يجب أن تتاح لعموم الناس وإن تعتبر ذات ملكية عامة وهي الماء والنار والأرض المشاع التي لا يمتلكها فرد بعينه (الكأ) وفي ذلك يقول الحديث الشريف "الناس شركاء في ثلاث الماء والنار والكأ" حيث الكأ هي أرض الرعي التي يأكل منها الحيوانات.

1-3- تنظيم السوق والتجارة على أسس الحرية والمنافسة:

قبل هجرة الرسول كان اليهود يحاولون احتكار التجارة ويتعنتون على التجار العرب في ظل الصراعات المتسمة بين الأوس والخزرج، لذا فقد شجع الرسول عليه الصلاة والسلام المسلمين على اتخاذ سوق إسلامية لهم، تلك السوق التي كانت تتسم بالتنافس الحر وتقوم على أربعة أسس رئيسية هي:

- حرية الدخول والخروج من السوق دون قيد أو شرك مالي أو غير مالي.

- عدم الغش أو الغبن "الظلم" من غشنا فليس منا.

- عدم الاحتكار

- الرقابة المستمرة على نشاط السوق للتأكد من إتزامات التجار بالشريعة الإسلامية، ومن هنا جاءت وظيفة الحسبة التي عرفت فيما بعد في عصور الخلفاء الراشدين.

1-4- السلوك الاستهلاكي:

فقد عرف عن صحابة الرسول بالزهد والنقشف ليس كنتيجة للهجرة وترك المهاجرين لثرواتهم في مكة وإنما ظل هؤلاء الصحابة يحافظون على مستوى الكفاف الاستهلاكي كمنط استهلاكي شائع بين المسلمين

الزاهدين في الحياة الدنيا والذين كانوا يعيشون في العصر الأول للإسلام في المدينة المنورة مما جعل أنماط الاستهلاك الشائعة في ذلك العصر تتميز بوجه عام بالتقشف وبالكفاف.

2- أهم الأفكار الاقتصادية التي وردت في بعض الكتابات الإسلامية القديمة:

كما ذكرنا من قبل، فإن الأفكار الاقتصادية الإسلامية ظهرت في بدايتها كمجرد أفكار متناثرة بين طيات العلوم الإسلامية والكتابات الإسلامية التي لم يكن الاقتصاد محورا من محاور اهتمامها. وفي هذا الجزء، نود أن نستعرض بعض الكتابات الإسلامية القديمة التي تضمنت أفكارا اقتصادية تلك الأفكار التي سنتحقق من مدى أهميتها العلمية والتحليلية والتطبيقية ليس بالنسبة للعصر القديم الذي ظهرت فيه بل وأيضا في العصر الحالي وفيما بعده من عصور خاصة إذا ما وجدت من الدارسين الاقتصاديين من يتناولها بمزيد من التفصيل وتحليل المتعمق ومن يستطيع أن يقدمها بلغة عصرية يمكن فهمها.

2-1- بعض كتابات الفلاسفة المسلمين القدامى:

ونذكر منهم كمثال الفارابي وابن سينا.

أ- الفارابي:

أشار إلى ضرورة قيام الجماعة واستمرارها وقدم تفسيرا اقتصاديا لذلك، فكل فرد لا يستطيع أن يشبع كل حاجاته بنفسه ولذلك يضطر إلى الاجتماع مع غيره من الأفراد والتعاون معهم فتقوم بذلك الجماعة

ب- ابن سينا:

- حارب فكرة البطالة : فقد نادى بالألا يكون في المدينة إنسان معطل ليس له مقام محدود، بل يجب أن يكون لكل واحد من أفراد المدينة منفعة ويجب ألا تكون هناك أي نوع من البطالة أو التعطل لذا، فيجب أن يعاقب كل من لا يعمل بدون سبب ضرورة ولقد اعتبر ابن سينا البطالة مرضا أو آفة من الآفات التي يصاب بها المتعطل عن العمل.

- يشير ابن سينا، فإن أساس المبادلات ومن ثم أساس القيمة يقوم على المنفعة التي تعود على كل متبادل مما يحصل عليه من سلع أي أن المبادلات تقوم بهدف تبادل المنافع.

- وقد حارب ابن سينا القمار لأن المقامر يسعى لأن يأخذ بتقديم مقابل من المنفعة مقدما.

- كما أنه يرى ضرورة تحريم الأفعال التي تغني عن تعلم الصناعات مثل المراياة فإنها تعد طلبا لزيادة الكسب بدون امتهان مهنة أو حرفة تحصله.

- وكذا فقد دعا إلى عدم القيام بأية صناعة يمكن أن تتضمن أو تعدو إلى أضرار المصالح أو المنافع كالسرقة

2-2- بعض المؤلفات الإسلامية القديمة حول المشكلات الاجتماعية والتاريخية

وسوف نركز في هذا الصدد على أهم ما ورد من أفكار اقتصادية في كتابات أحمد بن علي الدلجي

وابن خلدون.

أ- أحمد بن علي الدلجي

عاش في القرن الخامس الميلادي بمصر وله كتاب عنوانه " الفلاكة والمفلكون "أي الفقر والفقراء" وقد كتبه بين عامي 1412م و 1421م لبحث فيه أسباب غلبة الفقر على نوع الإنسان .وفي كتابه هذا، قسم المؤلف أوجه المعيشة إلى وجوه طبيعية وهي التي تكتسب من التجارة والزراعة والصناعة وخدمات العلماء واستخدام الأموال الموروثة (ووجوه غير طبيعية) وهي التي تستمد من التنجيم واستخراج الذهب .. الخ .واستعرض كيفية النجاح في اتباع كل من تلك الوجوه .فلنجح ممارسة التجارة مثلا، يجب توافر رأس مال كبير والتمتع بالمقدرة على توقع ما سوف يكون السوق عليه وذلك مع تحقق استتباب الأمن .كما تحدث عن العوامل التي تؤدي إلى ضعف الانتاجية في القطاعات الاقتصادية المختلفة، ففي الزراعة تؤدي الآفات إلى ضعف إنتاجها ونتاجيتها بينما في قطاع الصناعة، يعتبر فساد النظام الحكومي من أهم عوامل ضعفها وإضعاف الإنتاجية في نشاطها

هذا وقد تعرض أيضا لمشكلة انخفاض دخل العلماء في عصر ما فأرجعه إلى زيادة عرضهم مع انخفاض الطلب عليهم .وفي نظرتة للفقر، فقد فسّر حدوثه على أنه مسؤولية الفقير وحده فهو المسئول عما يعانیه من فقر ولكنه لم يتعرض في دراسته حول مشكلة الفقر إلى اثر النظام الاقتصادي في خلق تلك المشكلة فقد لاحظ الدلجى أن الفقراء يحاولون إلقاء مسؤولية فقرهم على القضاء والقدر، فهاجم تلك الفكرة بشدة حتى ينفي أن الإنسان عاجز عن العمل ومن ثم فقد تناول الزهد بروح ساخرة إذا ما كان ذلك يتم كوسيلة للتكاسل وعدم بذل النشاط اللازم للحياة والرفي.

ب- ابن خلدون:

عاش في القرن الرابع عشر الميلادي (1323 م 1406 م) ومن أشهر ما كتب "المقدمة" الذي يعتبر مقدمة لعلوم التاريخ والاجتماع ومع هذا يعتبر ابن خلدون أول من حدد المشكلات الاقتصادية تحديدا علميا ولولا خطه للمسائل الاقتصادية بالمسائل الأخرى من اجتماعية وتاريخية وغيرها لاعتبر بحق أول مؤسس لعلم لاقتصاد في التاريخ البشري وجدير بالملاحظة أنه عند تعرضه للمسائل الاقتصادية فقد حاول فصلها عن الاعتبارات الدينية كما كان أول من حاول توضيح السلوك الاقتصادي للأفراد وللجماعات.

ومن الأساليب التي بنى عليها "ابن خلدون"، تحليله للقضايا الاقتصادية:

- قام بدراسة الوقائع التاريخية بعد فحصها وتمحيصها؛ لإبراز ارتباط الأحداث الاقتصادية والسياسية، في أنماط محددة؛ وذلك نتيجة لخلفيته وممارسته قام بهذه المهمة.

- بين أثر البيئة الاجتماعية في السلوك الإنساني ونشاطه الاقتصادي، أعني بذلك: أنه وضع الأثر للبيئة التي يعيش فيها الإنسان، وأنها تؤثر على سلوكه إجمالاً وعلى سلوكه الاقتصادي خصوصاً، .

- بين أثر البيئة الجغرافية في نشاط المجتمعات الإنسانية، وثروتها، وتأثير ذلك على سلوك الإنسان الاقتصادي، تلك البيئة الجغرافية التي لها بعد أو لها أثر في الجوانب الاقتصادية.

- قام باستخدام المنطق في استنتاج بعض القواعد العامة تارة على أساس المشاهدات التي لاحظها، وتارة أخرى على أساس الاستنباط، وكان يدعم هذه القواعد العامة بفروض أساسية، ارتكز عليها تحليله النظري.

والواقع أنه تعرض لنواحي اقتصادية مختلفة ومتعددة يصعب وسنعرض بعضاً من أهم النواحي الاقتصادية التي وردت في كتابات ابن خلدون والتي نتضح فيما يلي:

1- **قسم السلع إلى ضرورية مثل الغذاء وأهمها القمح وكالمالية مثل المراكب**. ولقد أوضح أن الطلب على هذه السلع يتوقف على درجة العمران كما أوضح أيضاً "نسبية" هذا التقسيم، فالبلد الكثير العمران يكثر فيه الترف ومن ثم تنقلب فيه السلع الكالمية والضرورية.

2- **أشار إلى أن تحديد أثمان السلع والتقلبات التي تحدث في هذه الأثمان تتأثر بالظروف المختلفة للعرض والطلب وفي ذلك الصدد، لم يقتصر ابن خلدون على بحث أثر الطلب والعرض على ثمن كل سلعة على حدى بل بحث كذلك أثر اختلاف الثروة بين البلاد المختلفة في طلب كل من تلك البلاد على أنواع السلع المختلفة وعلى عرضها من ناحية أخرى، وأثر ذلك على ما يسمى اليوم "بالمستوى العام للأسعار" وبناء عليه فقد أرجع ظاهرة اختلاف أسعار نفس السلع في البلاد المختلفة إلى اختلاف الثروة بين تلك البلاد.**

3- **بحث أيضاً أثر اختلاف ثروة البلاد ليس فقط على الطلب والعرض، وعلى المستوى العام للأسعار بل أيضاً على فروع الإنتاج . فكلما زاد الطلب على صناعة معينة كلما ارتفع نمو تلك الصناعة أما الذي يحدد الطلب على صناعة ما أو يؤثر فيه هو ثروة البلد ودرجة تقدمه العمراني، ومن ثم فإن ثروة البلد يمكن أن تؤدي إلى نمو بعض الصناعات التي يزيد الطلب عليها نتيجة لنمو تلك الثروة.**

4- **تعرض لبحث أهم ما يؤثر في نفقة الإنتاج للسلع خاصة الحبوب، ومن أهم ما لاحظته أن بعض البلاد إذا اضطرت إلى زراعة أرض غير خصبة فإن تلك الأرض تحتاج (على عكس الأراضي الأكثر خصوبة) لنفقات خاصة لأنها تحتاج لعلاج بأعمال ذات قيمة ومواد من السماد وغيره لها مؤونة، وصارت في فلحهم نفقات فاعتبروها في سعرهم فيزيد ثمن الحبوب في تلك البلاد نتيجة لزراعة تلك الأراضي الأقل خصوبة.**

5- **قام بتحليل ما يسمى اليوم بـ"الريع" فقد لاحظ، أنه عند وجود دولة ضعيفة ومحدودة النشاط الاقتصادي تكون العقارات رخيصة الثمن، ثم عندما تقوى الدولة ويزداد نشاطها الاقتصادي فترتفع قيمة العقارات نتيجة لذلك العمران والفرق بين ثمن العقارات في البداية عند رخصها، وقيمتها عندما يزيد العمران ويرتفع ثمنها إنما يتحقق نتيجة لزيادة منفعة العقار وبالتالي زيادة ما يعطيه من دخل، فيتولد بذلك ما يسمى اليوم "الريع"، وهو يؤدي إلى زيادة ثروة فئة الملاك للعقارات ومما تجدر إضافته في ذلك الصدد أن ابن خلدون قد أوضح أن هذا الريع واكتسابه من المالك ليس من مجهوده، بل هو في الواقع نتيجة تقدم الظروف العمرانية وذلك ما يحدث فعلاً الآن في الإسكان وخاصة فيما يتعلق بشقق وعمارات التمليك.**

6- **ومن أهم إنجازات ابن خلدون الأخرى في مجال العلم الاقتصادي هو أنه قدم ما يمكن تسميته - طبقاً للإصلاحات الحديثة- نموذجاً تحليلياً "لتطور المجتمع وتقدمه الاقتصادي وقد بنى ذلك النموذج على عنصرين هما: تزايد السكان ومزايا تقسيم العمل.**

- بالنسبة لتزايد السكان، أشار ابن خلدون إلى أن الفرد لا يستطيع تدبير كل احتياجاته بمفرده ومن هنا يجب على الأفراد التعاون معا في تدبير احتياجاتهما المعيشية المختلفة والتي لا شك أنها تزيد وتتنوع بزيادة عدد هؤلاء الأفراد داخل هذا المجتمع وإلى كثرة أنواع الأعمال التي توجد في المجتمع.

- وبالنسبة لتقسيم العمل، فقد قرر ابن خلدون أن كثرة السكان في كل مجتمع تؤدي إلى تقسيم العمل بينهم. ويضم ابن خلدون هذين العنصرين تزايد السكان وتقسيم العمل معا في تحليل واحد يتمثل في النموذج التالي:

تزايد السكان - تقسيم العمل - زيادة الإنتاج في المجتمع - زيادة المنتجات عما يشبع حاجاتهم الضرورية - توجيه جزء من نشاطهم الانتاجي لإنتاج السلع الترفيهية والكمالية - زيادة دخول الأفراد - زيادة الطلب على سلع الترفيه - نمو صناعات جديدة - زيادة جديدة في الكسب - زيادة الطلب - زيادة ثانية في الدخل - زيادة الإنفاق مرة أخرى في سوق الأعمال -زيادة في الدخل، وهكذا.

وبصورة أخرى أكثر تبسطا فإن:

زيادة السكان - تقسيم العمل - زيادة الإنتاج - زيادة الدخل - زيادة الطلب على السلع - نشوء صناعات جديدة - زيادة أخرى في الدخل... وهكذا.

والواقع أن هذا النموذج التحليلي يعتبر من أبرع أنواع التحليل الاقتصادي الذي تم في خلال العصور الوسطى وذلك يرجع إلى أسباب عدة منها:

أ- أن ابن خلدون قد أوضح في ذلك النموذج ما يترتب على تقسيم العمل من زيادة الإنتاج بصورة أكثر تفصيلا ووضوحا عما قدمته الدراسات المماثلة السابقة مثل الدراسة التي قدمها أفلاطون.

ب- أن ابن خلدون قد أوضح كذلك الآثار التي تترتب على زيادة الإنتاج من زيادة في دخل المنتجين ومن ثم زيادة ما يطلبونه من سلع بما يؤدي إلى نشوء صناعات جديدة وزيادة إنتاجها فهنا قدم ابن خلدون نظرة دقيقة لكيفية تكون الدخل ولما يباشره من أثر على الاقتصاد عن طريق إنفاقه.

ج- أوضح ابن خلدون في ذلك النموذج التحليلي كيف أن الإنتاج إذا زاد وارتفع معه دخل البلد فإن جزءا من الطلب يوجه نحو سلع الترفية فيزداد انتاجها ولا يقتصر الإنتاج على مجرد إنتاج السلع الضرورية مثل المواد الغذائية فقط.

د- وذلك يمثل أهم ما يستحق الإشارة إليه فإن ابن خلدون قد اتبع في تحليله ما نسميه اليوم في علم الاقتصاد بالطريقة الديناميكية التي تقوم على تحليل تتابع المؤثرات والآثار في الزمن فتبين كيف يترتب على وجود عامل معين في بدء فترة من الفترات حدوث آثار معينة في نهاية تلك الفترة، ثم تبين الحالة التي تصل إليها الظاهرة في نهاية الفترة، ثم ينظر لهذه الحالة باعتباره نقطة بدء لتغير جديد، فيدرس ما يترتب عليها في الفترة اللاحقة وهكذا فالتطور في كل فترة يوجد العوامل التي تحدد ما يحدث في الفترة اللاحقة بحيث يربط التحليل بين الفترات برباط سببي تحليلي.

والواقع أن هذا النوع من التحليل جعل ابن خلدون يسبق عصره سبقا كبيرا حيث لم تطبق تلك الطريقة بصورة علمية - كما تشير دراسات التطور الاقتصادي - إلا منذ سنة 1937 م حيث تم ذلك على يد بعض الكتاب السويديين من خلفاء تلاميذ الاقتصادي "ويكسل".

ج- المقريزي

وهو العلامة تقي الدين أحمد بن علي المقريزي، الذي ولد في القاهرة وعاش في الفترة من عام (1364) إلى عام (1454) ميلادية، يعتبر عميدا للمؤرخين في العالم العربي والإسلامي في تلك الفترة، ألف الكثير من المؤلفات التي تناول فيها أموراً اقتصادية عدة، حيث تأثر بـ"ابن خلدون" ومنهجه في تمحيص الظاهرة واكتشاف منطقتها، إلا أنه سلك مسلكاً آخر في تفسير الظواهر.

فـ"ابن خلدون" كان يفسر الظواهر - وبالذات الظواهر الاقتصادية- من خلال (نظرية القيمة)، و"المقريزي" حاول تفسيرها على أساس نقدي، ونعني بذلك - كما هو مكتوب في قضايا الاقتصاد- أن التحليل النقدي: هو التحليل المبني على ما له علاقة بالنقود ودورها في الاقتصاد، أو ما له علاقة بالسياسة النقدية.

ومساهمة المقريزي في الاقتصاد تتضح من خلال اهتمامه بتحليل أسباب الظاهرة التاريخية، وباهتمامه ببعض المشكلات الاقتصادية، فعلى سبيل المثال لا الحصر: قضايا وأمر النقود والغلاء، وتوزيع الدخل، وقضايا السوق، أو الأسواق، في كتابه: (إغاثة الأمة بكشف الغمة)، فقد عمل المقريزي على تحليل أسباب الغلاء الشديد في الأسعار، وهو ما يعرف في الاقتصاد في العصور المتأخرة وعصرنا الحاضر بـ"التضخم الشديد"، وأرجع ذلك إلى أسباب عدة: منها هو سياسي، ومنها ما له علاقة بالسياسة النقدية، ومنها ما هو اقتصادي، فإن أخص أسباب "التضخم"، أو ما أسماه بالغلاء الشديد في الأسعار، ورد ذلك إلى بعض الأسباب السياسية، وأشار في هذا الإطار إلى أن من الأسباب السياسية التي تؤدي إلى ذلك، هو الفساد عندما ينتشر، وعلى الأخص عندما تنتشر الرشوة داخل مؤسسات الدولة، زيادة على فرض الضرائب، والمكوس التي تتجاوز حاجة الدولة، أو ينتج عنها ضرر بشكل أو بآخر يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

وفي هذا الإطار نفتس من كلام المقريزي - فيما يخص:

الأسباب السياسية ما يلي، يقول المقريزي: "أصل هذا الفساد ولاية الخطط السلطانية والمناصب الدينية في الرشوة، بحيث لا يمكن التوصل إليها إلا بالمال الجزيل، فلا يجد سبيلاً إلى أداء ما وعد به إلا بالاستدانة فتتضاعف من أجل ذلك عليه الديون، إلى أن يقول ويحتاج إلى أن يقرر على حواشيه وعوامه الضرائب".

لذا حرمت هذه الأمور: الفساد والرشوة وخلافه، بأي شكل من أشكالها؛ لذلك هو يشير إلى أنه متى حصل ذلك، فإنه يؤدي إلى زيادة الأسعار، أو ما يعرف بـ"التضخم".

الأسباب الاقتصادية، ومن وجهة نظره أن الأسباب الاقتصادية، أو أحد هذه الأسباب الاقتصادية تتمثل في: احتكار الأرض من طرف أو من بعض الأطراف الذي ينتج عن ارتفاع ريعها.

الأسباب النقدية والمقصود منها النقود، ويقصد بذلك - وهذا يعتبر سبقاً للمقريزي لغيره مما أتى متأخراً بعده بقرون - أنه من ضمن الأسباب الاقتصادية، المتمثلة في الشطط في سك النقود، بمعنى: زيادة عرض

النقود، لذلك عندما تقوم الجهات في الدولة بزيادة سك النقود، أي: عرض النقود، وأسمائها: الفلوس النحاسية، الشيء الذي ينجم عن انخفاض قيمتها الشرائية، وبالمقابل انخفاض الأسعار، وهذا أمر معروف وقرره الاقتصاديون في الأزمنة القريبة، بعد المقريزي؛ لذلك سبقهم المقريزي بفترات زمنية طويلة. ونقتبس في هذا الإطار، قول المقريزي: " وراء كثرة الفلوس، أي: العملة النحاسية بأيدي الناس كثرة بالغة، قد راجت رواجاً صارت من أجله هي النقد الغالب في البلاد وقلت الدراهم". انتهى كلامه.

لذا بيّن المقريزي حقيقة توصل إليها وفهمها، وهي القوة الشرائية الاسمية، والقوة الحقيقية للنقود، ودعا في ذلك إلى محاولة الحد من زيادة سك النقود؛ لأنه سيؤدي إلى التضخم أو إلى زيادة الأسعار. لذلك وأشار لهذا الإطار؛ لحل مشكلة زيادة النقود، فنلاحظ أنه طالب بأن يتم سك النقود من المعادن النفيسة؛ لكي يمكن تحديد تميمتها؛ لأننا نعرف أن المعادن النفيسة، وتحديدًا الذهب والفضة مهما تترتب فهي محدودة؛ لذا إذا ربطت النقود، بما هو متوفر من المعادن النفيسة فإنه لا يمكن للسلطات داخل الدولة أن تتحكم، وألا تسك عملة إلا في حدود ما هو متوفر لديها من هذه المعادن النفيسة وهو بذلك وضع فكرة لما عرف لاحقاً، أو أساساً لكل من: قاعدة الذهب، وقانون "غريشام"؛ حيث فسّر اختفاء النقود الجيدة، أي: الذهب من خلال وجود النقود الرديئة، أي: العملات الأخرى، كالنحاس؛ لذا جاء المقريزي سابق غيره في كثير من القضايا.

الفصل الخامس: الرأسمالية التجارية - المدرسة التجارية (منتصف القرن 15م ومنتصف القرن 18)

ظهر في أوروبا منذ المنتصف الخير من القرن الخامس عشر تيار جديد من الأفكار الاقتصادية أطلق عليه مؤرخو الفكر الاقتصادي اسم "مدرسة التجاريين" أو "الفكر الميركانتالي Mercantilism" وضمت تلك المدرسة كتاباً تخصصوا في البحث الاقتصادي إلى جانب بعض السياسيين ورجال الأعمال ولقد ظهرت أفكارهم بداية في بريطانيا وهولندا وفرنسا ثم امتدت إلى بعض الدول الأوروبية الأخرى مثل أسبانيا وخضعت لتطور طويل الجدل حتى تبلورت إلى مجموعة من الأفكار المشتركة في إطار موحد طلق عليه مذهب مدرسة التجاريين.

أولاً- نشأة عصر الرأسمالية التجارية

كانت هناك عوامل عديدة قد مهدت لانحيار النظام الإقطاعي ولقد ظهرت بشكل ملموس في أواخر القرن 14 م، ومن أهم تلك العوامل:

1- هروب رقيق الأرض من الإقطاعيات إلى المدن حيث كان يتركز الصناع والتجار. وكان هروبهم هذا هو العامل الداخلي الرئيسي وراء انهيار نظام الإقطاع. حيث كان رقيق الأرض يمثلون القاعدة الهرمية العريضة للنظام الإقطاعي

2- اتصال أوروبا بالشرق الإسلامي الذي كان متقدماً اقتصادياً وقتها (في أعقاب الحروب الصليبية، واكتشاف طريق مواصلات بحرية جديدة) طريق رأس الرجاء الصالح، واكتشاف العالم كولومبس للقارة الأمريكية 1493 م التي كانت غنية بالذهب والفضة - كل ذلك ساهم في ازدياد أهمية التجارة الخارجية

ونموها مع الشرق الأوسط والأقصى وزيادة ثراء طبقة التجار وزيادة نشاطهم التجاري والمالي داخل بلادهم مما ساهم بدوره في تقوية قوة النظام الإقطاعي الباقية حيث سعى التجاريون الذين كان نفوذهم يتزايد تدريجياً إلى تحرير المدن من سيطرة الإقطاعيين.

ولقد صاحب تلك التغييرات ظاهرة تزايد تدفق الذهب والفضة إلى أوروبا وعلى الأخص إسبانيا والبرتغال (اللتان اكتشفتا أمريكا) وإنجلترا وفرنسا وإيطاليا التي كانت أكثر تقدماً من الدول الأوروبية الأخرى ومن ثم كان يزيد طلب الدول الأخرى على منتجاتها. ولقد أدت تلك الظاهرة (تدفق الذهب والفضة) بدورها إلى ارتفاع عام في الأسعار خلال القرن 16م فتميزت تلك الفترة بما يعرف باسم "ثورة الأسعار"

3- ظهور ما يسمى بـ "حركة النهضة" حيث التقت مصالح التجار مع لملوك في القضاء على أسياذ الإقطاع فتعاونوا على تحقيق ذلك فقد تمثلت مصلحة التجاريين في زيادة استقلال مدنهم عن أمراء الإقطاع، بينما كانت مصلحة الملوك تتمثل في تدعيم ملكهم والقضاء على سلطات هؤلاء الأمراء. وكنتيجة لهذا التعاون بين التجاريين والأمراء تم القضاء على سلطات أمراء الإقطاع في المناطق المختلفة وتحرير المدن الأوروبية من سيطرتهم تدريجياً وظهرت الدولة بمعناها الحديث كجماعة تخضع لسلطة مركزية واحدة يرأسها حاكم واحد هو الملك وتتميز بمصالحها المستقلة عن بقية الدول الأخرى.

4- التجار إلى الصناعة لخدمة التجارة مما أدى إلى ظهور طبقة هي طبقة "العمال، ومما هو جدير بالذكر أن ذلك النظام بعد أن اتضحت معالمه في النصف الثاني من القرن الخامس عشر سمي باسم "النظام الرأسمالي" ولما كانت التجارة هي النشاط الرئيسي لهذا النظام بينما كانت الصناعة تابعة للتجارة وفي خدمتها، لذا فقد أطلق على (رأسمالية) (هذه الفترة) الرأسمالية التجارية، نظراً لأن الرأسمالية التجارية هذه قد اقترنت بوضع التنظيمات التي تكفل تحقيق أكبر ربح ممكن للتجار فقد نعتت تلك الرأسمالية التجارية أيضاً بـ "الرأسمالية التنظيمية وذلك تمييزاً لها عن الرأسمالية الصناعية التي ظهرت بعد ذلك والتي كانت تتميز بتطبيق الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة. ولقد استمرت "الرأسمالية التجارية" أو "الرأسمالية التنظيمية" إلى منتصف القرن الثامن عشر حيث حلت محلها الرأسمالية

ثانياً - أسس الفكر الاقتصادي للتجارين

لم يتميز فكر التجاريين بالتحليل الاقتصادي الواسع أو المتعمق، لكنهم حاولوا تحديد بعض الظواهر الاقتصادية من خلال إيجاد إجابات حول تساؤلات مختلفة من أهمها : ما هي الثروة؟ وكيف يمكن زيادتها؟ وكيف يمكن توزيع الثروة بين البلدان المختلفة على مستوى العالم كله؟ وما هو سبب ارتفاع مستوى الأسعار الذي كان يمثل ظاهرة عامة في بلاد أوروبا؟ وما هو الأثر المتوقع لتلك الظاهرة من الارتفاع؟ وللإجابة على تلك الأسئلة قدم التجاريون بعض الأفكار التي تكون فلسفتهم العامة والتي تتلخص في الآتي:

1- يجب أن تكون الدولة قوية، ويجب أن يكون الهدف من النظام الاقتصادي هو تحقيق تلك القوة ولهذا

فقد سميت نظرية التجاريين بنظرية "الاقتصاد للقوة".

2- الثروة هي أهم ما يحقق قوة الدولة وتقدمها الاقتصادي لذلك يجب أن تسعى الدولة لتنمية ثروتها لتحقيق تلك القوة، ويكون ذلك على أساس السعي لزيادة ما تملكه من معادن نفيسة وعلى وجه خاص من الذهب والفضة.

3- اعتبر التجاريون أن الثروة الكلية في العالم ثابتة، ومن ثم فإنهم يرون أن ما تكسبه دولة من الدول من هذه الثروة إنما يكون عن طريق ما تفقده دولة أخرى منها، لذا فقد دعى التجاريون في كل بلد بأن يسعى بلدهم للحصول على الذهب والفضة من البلاد الأخرى. ومن هنا نلاحظ أن نظريتهم تتسم بالطبع الوطني والاستعماري في نفس الوقت.

4- نظريتهم الكمية في قيمة النقود ولقد وضع أسس، تلك النظرية جان بودان Jean Bedin عام 1568 م حيث أشار إلى أن ارتفاع الأسعار إنما يرجع إلى زيادة كمية النقود التي دخلت الدول الأوروبية على أثر زيادة تدفق الذهب والفضة إليها من قبل العالم الجديد. وترى النظرية أيضا أن "التغييرات" التي تحدث في مستوى الأسعار تتوقف على "تغيرات كمية النقود، فإذا زادت كمية النقود ارتفعت الأسعار وانخفضت القوة الشرائية للنقود، وإذا نقصت كمية النقود انخفضت الأسعار التي تؤدي بدورها إلى ارتفاع القوة الشرائية للنقود. وقد نشأت تلك النظرية في محاولة للكشف عن السبب الحقيقي لارتفاع الأسعار التي مثلت ظاهرة عامة في كافة البلدان الأوروبية في عهد التجاريين، وسميت النظرية التي وضعها جان بودان في هذا الصدد باسم "النظرية الكمية في قيمة النقود"، تلك النظرية التي لعبت دورا هاما في الفكر الاقتصادي اللاحق وظلت مأخوذا بها حتى منتصف القرن العشرين.

5- النظام الاقتصادي الذي ساد العديد من دول أوروبا وهي إنجلترا وفرنسا وأسبانيا والبرتغال وبروسيا وأجزاء من إيطاليا وروسيا وكانت سياسة التجاريين تقوم على تدخل الدولة في كل جوانب النظام الاقتصادي اتقاء لتضارب المصالح الشخصية بعضها بعض على اعتبار أن تدخل الدولة - في نظرهم - يؤدي إلى تحقيق التوافق والانسجام (بين أوجه النشاط الاقتصادي الذي يساهم بفاعلية في تحقيق الثروة الوطنية التي تكفل - في نظرهم - تحقيق قوة الدولة).

ثالثا- سياسات التجاريين

وفيما يلي أهم مكونات سياسة التجاريين فيما يتعلق بالمعادن النفيسة والميزان التجاري والزراعة والصناعة.

1- سياسة التجاريين في المعادن النفيسة:

اعتبر التجاريون المعادن النفيسة وخاصة الذهب والفضة الثروة الحقيقية والوسيلة الوحيدة لتحقيق قوة الدولة في الميدان الدولي، حيث يمكن استخدام تلك المعادن النفيسة في الحصول على حاجاتها من سلع حربية ومواد أولية وغيرها، لذا فقد كان الهدف الأساسي للسياسة التجارية هو الحصول على أكبر قدر من المعادن النفيسة من الذهب والفضة. ولتحقيق ذلك الهدف الجوهرى دعت السياسة التجارية إلى استغلال كل الذهب والفضة من مناجم الدولة، فإذا لم تتوفر لديها مناجم لتلك المعادن النفيسة أو إذا لم تتوفر لدى الدولة

الكميات الكافية من تلك المعادن فقد شجعت سياسة التجاربيين الدولة على الحصول على ما تحتاجه من معادن نفيسة من الخارج بالقوة) أي عن طريق الاستيلاء على المناطق الغنية بها (أو عن طريق التوسع في التجارة الخارجية القائمة على زيادة الصادرات) لاستجلاب تلك المعادن إلى داخل الدولة (والحد من الواردات) للإقلال من المتسرب من تلك المعادن إلى خارج الدولة. (وإذا كان ذلك" المبدأ العام لسياسة التجاربيين، فقد كانت السياسات المطبقة لتحقيق ذلك المبدأ تختلف من دولة أوروبية إلى أخرى. ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من السياسات التي طبقت في هذا الصدد وهي: السياسة الأسبانية، والسياسة الفرنسية والسياسة الإنجليزية.

- **السياسة الأسبانية:** وتعرف باسم السياسة المعدنية وتقوم على الحصول الذهب والفضة من المستعمرة بطريق مباشر أي باستغلال أسبانيا لمناجم الذهب والفضة من المستعمرات التي كانت تابعة لها آنذاك.

- **السياسة الفرنسية:** وتعرف باسم السياسة الصناعية وتنسب تلك السياسة عادة إلى الوزير الفرنسي كولبير الذي قام بتطبيقها - وتقوم سياسة الكولبيرتيزم نسبة للوزير على الحصول على الذهب والفضة عن طريق زيادة صادرات فرنسا على وارداتها على أن تكون الصادرات من المنتجات الصناعية وليست من الحاصلات الزراعية. ولقد تم تفضيل التصدير الصناعي على الزراعي لأن المنتجات الصناعية تكون في الغالب قيمتها أكبر من قيمة المنتجات الزراعية- إذا ما تساوى حجميهما - كما أن الصناعة لا تخضع لتقلب العوامل الطبيعية غير المنتظمة مثلما يحدث في الزراعة وبالتالي فإنه يمكن التحكم بسهولة أكثر نسبياً في كميات المنتجات الصناعية عن كميات المنتجات الزراعية.

- **السياسة الإنجليزية:** وتعرف باسم "السياسة التجارية" وتقوم على الحصول على الذهب والفضة من الخارج عن طريق القيام بالتجارة بين البلدان المختلفة وقد ساعد انجلترا على تطبيق تلك السياسة أسطولها التجاري الذي تميزت به على الدول الأخرى.

2- سياسة التجاربيين في الميزان التجاري:

الميزان التجاري هو حساب يوضح صادرات الدولة وواراداتها المنظورة خلال فترة هي في العادة سنة. فإذا زادت قيمة الصادرات على قيمة الواردات فإن ذلك يعني زيادة الإيرادات على المدفوعات الذي يعني وجود فائض في الذهب والفضة التي تحصل عليهما الدولة من الدول الأخرى. أما إذا انخفضت قيمة الصادرات عن قيمة الواردات فإن ذلك يعني أن الميزان التجاري للدولة قد حقق عجزاً في الذهب والفضة نتيجة تسربهما إلى الخارج بسبب زيادة قيمة الواردات. وبناء على ذلك، فقد اعتبر الميزان التجاري "ميزان القوى". ولقد دعت سياسة التجاربيين إلى أن تتخذ الدولة من الوسائل ما يجعل "ميزانها التجاري" مع الخارج في مصلحتها ذلك بتحقيق فائض إيجابي من الذهب والفضة في ذلك الميزان فإن ذلك سيجعل الدولة غنية وبالتالي تصبح قوية ويمكنها تنفيذ المشروعات المختلفة وإنتاج ما تحتاج إليه من سلع استهلاكية وحربية وغيرها. وعلى الرغم من العمل بالميزان التجاري حتى الآن إلا أن اعتباره "ميزان للقوى" ووسيلة للحكم على المركز الاقتصادي لدولة تجاه الدول الأخرى لا يعتبر معياراً كافياً خاصة بعد أن ظهر ما يسمى "الميزان

الحسابي "أو" ميزان المدفوعات" الذي يشمل ليس فقط الصادرات والواردات المنظورة ولكن أيضا الصادرات الواردات غير المنظورة إلى جانب الأرباح والفوائد ومن ثم يمكن اعتبار ميزان المدفوعات معيارا أقوى من الميزان التجاري كمؤشر للحكم على المركز الاقتصادي للدولة.

3- سياسة التجاريين الزراعية

أعطت السياسة التجارية الزراعة اهتمام تاليا لاهتمامها بالتجارة والصناعة وقد حاولت السياسة المعنية اتباع الوسائل التي من شأنها تخفيض نفقات الانتاج لأكثر من سبب - أولها التمكن من مقابلة منافسة المنتجات الأجنبية الزراعية في الأسواق الداخلية والخارجية، وثانيها حتى لا تضطر إلى الحصول على حاجتها من المواد الزراعية خاصة الغذائية الضرورية من الدول الأجنبية، وثالثها حتى يمكن توفير المواد الغذائية اللازمة لسكان المدن وعمال الصناعة بأسعار معقولة.

وعلى الرغم من أهمية الزراعة في تقديم الحاجات الغذائية لسكان الدولة وكمصدر للمواد الأولية اللازمة لقطاع الصناع، إلا أن سياسة التجاريين أولت الصناعة اهتماما أكبر واعتبرتها أكثر أهمية من الزراعة للحصول على الذهب والفضة من الدول الخارجية من خلال تصدير المنتجات الصناعية.

4- سياسة التجاريين الصناعية

كما ذكرنا من قبل، فقد أولت سياسة التجاريين قطاع الصناعة اهتماما كبيرا بعد قطاع التجارة كمصدر لاجتذاب المعادن النفيسة إلى داخل البلاد. ولقد قامت سياسة التجاريين الصناعية على تشجيع وتدعيم الصناعة بوسائل متعددة نذكر منها:

- 1 - استخدام الضرائب الجمركية على المنتجات الأجنبية لحماية المنتجات الوطنية من فوارق الأسعار.
- 2 - تحريم تصدير المواد الأولية المحلية إلا بعد تصنيعها وتشجيع استيراد المواد الأولية اللازمة للتصنيع من الخارج. حيث أن زيادة حجم المعروض من المواد الأولية في الدولة يصاحبه عادة زيادة انخفاض في أسعارها مما يؤدي إلى زياد الانتاج الصناعي وغيره.
- 3- تحريم تصدير العتاد والآلات الصناعية وتحريم هجرة العمالة الماهرة وفي نفس الوقت كان يستهدف تشجيع استيراد العدد والآلات الصناعية واستقطاب العمال الماهرة من الخارج. وكان الهدف من ذلك تحقيق تفوق المنتجات المحلية على المنتجات الأجنبية بالاستعانة بأفضل وسائل تكنولوجية وإنتاجية ممكنة ومتوفرة في الداخل والخارج معا.
- 4- اتباع سياسة الإعفاء الجمركي للصناعة المحلية أو تقديم إعانات مالية لها أو منحها حق الاحتكار الكامل للسوق. وذلك لإتاحة بيع المنتجات المحلية بأسعار أقل من أسعار المنتجات المثيلة الخارج ولحمايتها من تلك الصناعات المنافسة.
- 5 - تدخل الحكومة في شؤون الإنتاج الصناعي ووضع مواصفات معينة للمنتجات تتماشى مع حاجات الأسواق الأجنبية بحيث يلتزم باتباعها وتحقيقها المنتج المحلي وذلك تشجيعا للزيادة الفعلية للصادرات إلى الخارج.

6 - قيام الدولة أحيانا بإدارة المنشآت الصناعية بنفسها ولحسابها الخاص مثلما حدث في فرنسا وذلك ضمنا لتحقيق السياسات الصناعية وفقاً للخطة القومية المسبقة.

7 - استيراد بعض المنتجات من المستعمرات التابعة لها بأسعار بخسة ثم إعادة بيعها بأسعار مرتفعة للسوق الأوروبي مما يتيح لتلك الدول تحقيق فائض من الذهب والفضة كما هو مستهدف دائماً وهي هنا تشبه تاجر التجزئة حيث تعتبر مستعمراتها تجار جملة بالإكراه.

الفصل السادس: مدرسة الطبيعيين ونشأة علم الاقتصاد (النصف الثاني من القرن 18)

قرر الطبيعيون مبدأ هاماً وهو وجوب ترك النظام الاقتصادي حراً حتى يمكن للقوانين الطبيعية أن تحركه حركة منتظمة وتوجه تلقائياً نحو التوازن الطبيعي. وبناء عليه، ينادى الطبيعيون بضرورة عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي مبررين ذلك بأن العيوب التي لوحظت على التنظيمات الاقتصادية إنما ترجع أساساً إلى الجهل بالقوانين الطبيعية وإلى تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية وفقاً لسياسة التجار.

وجدير بالذكر أن فكر الطبيعيين جاء متأثراً بالتقدم العلمي الذي حدث في عصرهم في فروع الفلك والأحياء والطب (مثل اكتشاف نيوتن لقوانين الجاذبية، واكتشاف الدورة الدموية في العلوم الطبية) حيث تأكد من خلال الاكتشافات التي تمت في علوم هذا العصر أن لكل ظاهرة طبيعية قانونها الطبيعي الذي يحكمها ويتحكم فيها ومن الأمثلة على تأثر فكر الطبيعيين بتلك الاكتشافات العلمية أن كيناي عند صياغته للجدول الاقتصادي كان متأثراً بمعلوماته الطبية عن الدورة كما تجدر الملاحظة أن الفكر الديني قد تطور كثيراً في عصر الطبيعيين حيث ظهرت آراء جديدة تؤكد على أن الخالق قد أعطى لكل شيء خلقه قانوناً خاصاً به ليسير به وأنه لذلك يتركه يتحرك حركة ذاتية وبناء عليه فقد كان الفكر الديني في ذلك الوقت يقرر أنه لو تركت الأشياء حرة فإنها تنتظم في حركتها على أحسن وجه دون أن يحدث أي خلل أو اضطراب في تلك الحركة حيث أنها ستكون قادرة على تحقيق توازنها بشكل تلقائي أو - بمعنى آخر - طبيعي.

أما الأركان التي اعتمدت عليها هذه المدرسة فتشمل الأركان التالية:

الركن الأول: مبدأ المنفعة الشخصية، والتي تقوم على فكرة أن كل شخص يهتدي في تصرفاته الاقتصادية، أو سيسعى في تصرفاته الاقتصادية، إلى ما يحقق منافع الشخصية، وبلا شك أن هذا الأمر قد يكون له علاقة مباشرة بما أتى به بعض الاقتصاديين، وبالذات الكلاسيك، وعلى رأسهم "آدم سميث" وما عرف لاحقاً بـ"اليد الخفية".

الركن الثاني: مبدأ المنافسة الحرة، وهذا المبدأ يقوم على أن كل فرد حينما يسعى لتحقيق منفعته الشخصية، يدخل في تنافس مشروع مع بقية الأفراد في المجتمع.

الركن الثالث: أن الإيمان مرتبط على قضية أساسية لدى الطبيعيين وهي الإيمان بوجود قوانين طبيعية تتولى الأمور كلها بما فيها الحياة الاقتصادية عن طريق مبدأي المنفعة الشخصية والمنافسة الحرة، وتميزت هذه القوانين بخصائص أربعة - من وجهة نظرهم - هي:

- أن القوانين الطبيعية **مطلقة** لا استثناء لها؛ لأنها من الطبيعة، وتشمل الطبيعة بمعناها الواسع لذلك لا استثناء ولا تقييد.
- أن القوانين الطبيعية **عالمية** تنطبق على جميع البلدان، وعلى كل المجتمعات، وليست محدودة أو محصورة بمجتمع أو بنطاق أو منطقة جغرافية، وإنما شأنها شأن الطبيعة، فهي أمر لا يمكن حصره في مجموعه دون الأخرى؛ لأن مردها الطبيعة، والطبيعة شأن عام، كما خلقها الله سبحانه وتعالى.
- أن القوانين الطبيعية **أزلية** لا تتغير عبر الزمن.
- أن القوانين الطبيعية قوانين **إلهية** أي أن الخالق -سبحانه وتعالى- هو الذي فرضها ولذلك لا يجوز معارضتها، هذه الخاصية تبين أن هناك بعد ديني وأساس ديني لأفكار الطبيعيين.

أولاً- التحليل الاقتصادي في الفكر الطبيعي

يعتبر مؤرخو الفكر الاقتصادي عصر الطبيعيين بداية لمنشأ علم الاقتصاد الوضعي حيث قامت مدرستهم باستخدام التحليل العلمي المتعمق للظواهر الاقتصادية واستنباط واستخراج القوانين الاقتصادية التي كونت فيما بينها نواة لمجموعة متكاملة ومترابطة من الأفكار الاقتصادية عن طريق بحث منظم للظواهر الاقتصادية، وفيما يلي أهم ما ورد في مدرسة الطبيعيين من أفكار اقتصادية:

1- اعتبار الأرض كمصدر للثروة: فخلافا لرأي التجاريين الذين يعتبرون ثروة الدولة التي تحقق لها قوتها الاقتصادية تتمثل في ما تملكه من ذهب وفضة وبقية المعادن النفيسة - نجد أن الطبيعيين يعتبرون الطبيعة ممثلة في "الأرض" هي المصدر الوحيد لثروة الدولة.

ولقد ترتب على هذا الاعتقاد للطبيعيين ظهور رأي جديد فيما يخص الدخل، فطالما أن مصدر الثروة هو الطبيعة فإن النشاط الاقتصادي المنتج من الموارد الطبيعية فقط بينما تعتبر نواحي الأنشطة الأخرى مثل الصناعة والمنتجات أنشطة غير منتجة.

2- نظرية المنتج الصافي -الثروة والإنتاج - وبناء على الفكرة الأساسية للطبيعيين فإن سيادة الطبيعة واعتبار الأرض العنصر الوحيد للإنتاج فقد اعتبرت الزراعة هي النشاط الوحيد المنتج الذي يعطي إنتاجا صافيا بمعنى أن التي تنتج من الزراعة تزيد من الثروة التي تستهلك في عملية الإنتاج الزراعي، أي أن المنتج أكبر من المستخدم . أما الصناعة فيرى الطبيعيون أنها لا تعطي إنتاجا صافيا وذلك بمعنى أن قيمة إنتاج العامل من الصناعة تساوي قيمة ما يستهلكه في سبيل هذا الإنتاج، أي أن المنتج يساوي المستخدم. ويتضح من ذلك معنى "المنتج الصافي" وفقا لرأي الطبيعيين فهو عبارة عن الثروة المنتجة مطروحا منها الثروة المستهلكة في العملية الإنتاجية - فإذا كان الفرق موجبا فإن النشاط يعتبر منتجا -أي أنه يخلق إنتاجا صافيا- أما إذا كانت الثروة المنتجة تساوي الثروة المستهلكة في العملية الإنتاجية أن النشاط يعتبر عقيما - غير منتج- وبينما يعتبر التجاريون "التجار" هم الطبقة الوحيدة المنتجة استنادا إلى أن التبادل التجاري هو النشاط المنتج الأساسي في اكتساب الدخل القومي، فقد اعتبر الطبيعيون أن "المزارعين" هم الطبقة الوحيدة

المنتجة استنادا إلى أن عنصر الأرض التي علم عليها المزارعون هي العنصر الوحيد المنتج أي الذي يعطي إنتاجا صافيا.

ثانيا- الجدول الاقتصادي وتوضيح الدورة الاقتصادية:

يعتبر الجدول الاقتصادي الذي ابتدعه " كيناي " أول محاولة علمية لتحديد وتصوير كيفية حدوث التدفقات الدائرية التلقائية للنتاج الصافي -الدخل اوطني- بين قطاعات الاقتصاد المختلفة، أما عن " كيناي " فيعد رائدا لمدرسة الطبيعيين، ولد عام 1694 وتوفي عام 1774 م، وقد كان في البلاط الملكي الفرنسي، ونشر عدة أبحاث في الطب ولكنه عندما بلغ من العمر الثانية والستين بدأ في الاهتمام بالمسائل الاقتصادية وظهر هذا الاهتمام في صورة نشرة بعض مقالات عن الحبوب في ثم نشر أهم كتبه الاقتصادية في عام 1758 والذي كان عنوانه " الجدول الاقتصادي " فلقد تأثر كيناي عند وضعه للجدول الاقتصادي بمعلوماته الخاصة بالدورة الدموية التي توضح أن الدم ينتقل بين أجزاء الجسم بطريقة منتظمة وأنه لو حدث اختلال في هذه الحركة فإن الجسم يتعرض للاضطرابات.

وقد تصور كيناي أن النظام الاقتصادي يشبه الجسم تماما وأن السلع تنتقل داخل هذا النظام كما ينتقل الدم داخل الجسم. وبناء على ذلك حاول كيناي أن يقتبس نظام الدورة الدموية ويطبقه على تداول السلع داخل النظام الاقتصادي فتصور أن الناتج الصافي -الدخل الوطني- يتدفق بين قطاعات الاقتصاد الوطني في شكل تدفقات دائرية تلقائية. وبكلمات أخرى، أن عملية التبادل بين القطاعات الاقتصادية المختلفة داخل دولة ما يتم في شكل - أو على أساس - تدفقات دائرية تلقائية وعلى ذلك تتلخص فكرة الجدول الاقتصادي التي ابتدعها كيناي فيما يلي:

إن السلع تنتقل داخل النظام الاقتصادي بطريقة معينة وتتم الدورة السلعية عندما تعود قيمة السلع منتجها وأنه لا يوجد ما يدعو إلى اختلال هذه الدورة تلقائيا، ومن ثم فإن أي اختلال يمكن أن يتعرض له يكون صادرا من خارج النظام الاقتصادي. وفي نموذج عن الجدول الاقتصادي، يقسم كيناي المجتمع إلى ثلاث: المزارعين والملاك والصناع ويفترض أن السلع تدور بين تلك الطبقات الثلاث في شكل جدول اقتصادي

ثالثا- نظرية الطبيعيين في الضريبة:

على اعتبار أن الزراعة هي العمل الإنتاجي الوحيد فقد نادى الطبيعيون بأن تقتصر الدولة على ضريبة واحدة تفرض على الزراعة وذلك بحيث تفرض تلك الضريبة على الإنتاج الصافي لدى المزارعين. ويرفض الطبيعيون فرض الضرائب المتعددة على أساس أنه لو فرضت ضرائب أخرى على الصناع والملاك فإنها يدفعونها ولكنهم ينقلون عبئها بعد ذلك للزراع -وذلك برفع قيمة إيجار الأرض على المزارعين المستخدمين لها- وكذلك الحال بالنسبة للصناع، ومن ثم فإن المزارعين هم في النهاية الذين يتحملون الضريبة. إذن تفرض ضريبة واحدة على طبقة المزارعين وحدهم يمنع ازدواجية فرض الضريبة على ذات الطبقة ويوفر جهد الدولة وأموالها لجباية مثل تلك الضرائب.

العلاقة بين الثروة والإنتاج : عارض كيناي - رائد المدرسة الطبيعية - الأفكار التي كانت تسود عهده وتعتبر أن الثروة تتمثل فيما تمتلكه البلاد من ذهب وفضة، وقدم تصحيحاً لمعنى الثروة من وجهة نظره فذكر أن لثروة تنشأ في الواقع من الإنتاج وأنها تنساب في الشعب من يد إلى أخرى لتعيد ملء الجسم الاجتماعي كما يحدث في حالة الدورة الدموية.

ويعتبر كيناي أن الزراعة هي المصدر الوحيد لإنتاج الثروة الحقيقية بينما يقتر دور الطبقات الصناعية والتجارية على التصرف في الثروة التي تنتجها الطبقات الزراعية بطريقة عديمة الجدوى.

رابعاً - نظريتهم في العمالة والفائض:

قسم الطبيعيون العمالة إلى فئتين - الأولى هي " الفئة المنتجة" وتتكون من العمالة القادرة على خلق وتكوين فائض - حيث يقصد بذلك الفائض الشيء الذي يزيد على الثروة المستهلكة ويتم استخدامه في الإنتاج، أما الفئة الثانية فهي الفئة العقيمة أو غير المنتجة وهي تضم كل أنواع العمالة المتبقية.

وبالرجوع إلى تعريفهم " للفائض " نجد أنهم عرفوه في أبسط صورته باستخدام الزراعة فذكروا أن الفائض يتكون عندما يكون " متوسط " ما يستهلكه العمال من طعام بالإضافة إلى ما يستخدمونه كبدور أقل من مقدار ما ينتج من استخدام الأرض الزراعية.

خامساً - السياسة الاقتصادية للطبيعيين

يرى الطبيعيون أن هناك قوانين طبيعية تحكم الكون وتتحكم وحدها في الحياة الاقتصادية وتكيف مظاهره وبناء على تلك الفكرة الجوهرية لفكر الطبيعيين فقد نادوا بعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أو في شؤون الأفراد وبضرورة إعطاء الأفراد حرية كاملة لتوجيه جهودهم إلى ما يعتقدون أن فيه مصالحهم الشخصية .ويرى الطبيعيون أنه لا يوجد تعارض بين تلك المصالح الشخصية المنفردة وبين مصلحة المجتمع، بل على العكس - كما يرى هؤلاء المفكرون - فإن هناك توافقاً بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة لأن المصلحة الأخيرة ما هي - في الواقع - إلا مجموع مصالح الأفراد. ولقد قامت سياسة الطبيعيين على أساس المبدأ الاقتصادي المشهور " دعه يعمل، دعه يمر " حيث قصدوا بالعبارة الأولى " دعه يعمل حرية ممارسة النشاط الاقتصادي الذي يرغب فيه الفرد، ويقصد بالعبارة الثانية " دعه يمر " حرية التبادل الداخلي والخارجي وتنقل السلع بين البلاد بدون تدخل من الدولة. وتطبيقاً لمذهبهم بشكل عملي، نادى الطبيعيون بضرورة تخلي الدولة عن كافة السياسات والقوانين التي تدخلت بها في النشاط الاقتصادي في عصر التجاربيين وبضرورة إلغاء كافة الرسوم الجمركية وغيرها من القيود المفروضة على التجارة الخارجية والداخلية . وذلك ما تشابه - إلى حد بعيد - مع سياسة " السوق " أو " الاقتصاد الحر " التي يستهدف تعميم تطبيقها على المستوى العالمي ككل.

الفصل السابع: المدرسة الكلاسيكية التقليدية (الربع الأخير من القرن 18)

على الرغم من أن القرن السابع عشر الميلادي قد شهد عدداً من الكتابات التي انطوت على بعض النواحي التحليلية، إلا أن المدرسة الكلاسيكية التي نحن بصدد دراستها الآن يمكن أن يرجع إليها الدور

الحقيقي في ظهور الاقتصاد بصفته العلمية الحديثة التي تتميز باستخدام أدوات التحليل المنطقي، ويمكن اعتبار دراسات المدرسة الكلاسيكية امتدادا لدراسات من سبقوهم خاصة فيما يتعلق بأفكار التجاربيين والطبيعيين حيث قام الكلاسيكيون بمناقشتها وتحليلها وصياغتها في قوالب موضوعية جديدة.

أولا- الجو الفكري المصاحب للمدرسة الكلاسيكية:

من ناحية فلسفة العلوم سادت في عصر المدرسة الكلاسيكية فكرة "القانون العلمي" فمنذ عهد العالم الطبيعي "نيوتن" أخذ المفكرون في أوروبا يخضعون لفكرة تقوم على أساس أن هناك قوانين علمية عامة تحكم العالم كله ومن ثم فإن مهمة العلم الحقيقية يجب أن تكون في الكشف عن تلك القوانين وتحديدتها بشكل واضح، ولقد نوه هؤلاء المفكرون إلى أن السبيل الوحيد إلى تحقيق ذلك هو العقل ومن هنا بدأت المحاولات الجادة التي أدت إلى استبعاد الجوانب الدينية وتأثيراتها المختلفة من مجال البحث العلمي وبالفعل فقد تطور الفكر العلمي الذي كان يقوم على أساس ديني بالدرجة الأولى في العصور الوسطى إلى فكر علمي بحث لا علاقة له بالدين على الإطلاق واستمر هذا الحال حتى وقت قريب حيث تزايد البحث العلمي القائم على أسس دينية خاصة الإسلامية

وبالرجوع إلى فكرة القانون العلمي التي تبنتها المدرسة الكلاسيكية التقليدية نجد أن المدرسة الكلاسيكية التي تبنتها قد حاولت - بناء عليها - بحث المشكلات الاقتصادية على اعتبار أنها خاضعة لقوانين علمية محددة يجب كشفها وتحديدتها وتجميعها في إطار علم واحد يسمى بعلم "الاقتصاد السياسي" وذلك ما تم تحقيقه بالفعل في خلال عصر المدرسة الكلاسيكية التقليدية والحديثة مع تطور جديد بالنسبة للمدرسة الأخيرة كما سيتم توضيحه في حينه. وإلى جانب فكرة القانون العلمي فقد كان التيار الفكري العام آنذاك يقوم أيضا على تأكيد "أهمية الفرد" وجعله الوحدة الأساسية التي تربط بها كل القيم والأحكام.

ثانيا- التحليل الاقتصادي للفكر الكلاسيكي

كما سبق الذكر، فقد نشأت المدرسة الكلاسيكية في إنجلترا حيث وضع أسسها "آدم سميث" (ولد في اسكتلندا في عام 1823 م وكان يعتبر من أهم مشاهير الفلسفة في القرن الثامن عشر غير أنه اكتشف وقدم الكثير من الأفكار الاقتصادية ذات القيمة العلمية الكبرى والتي ما زال يؤخذ بها حتى اليوم مما جعل المفكرين يلقبونه بـ "أبو الاقتصاد" ولقد توفي في عام 1890) والواقع أن آدم سميث كان متأثرا بأراء الطبيعيين بدرجة كبيرة وكان يسعى إلى هدم أفكار التجاربيين. ومن المؤلفين الآخرين الذين ساهموا في بناء المدرسة الكلاسيكية "دافيد ريكاردو" و"جان بابتيست ساي" من فرنسا والواقع أنه كان هناك تعددا في المفكرين الذين تكونت منهم المدرسة المعنية، وعلى الرغم من أنهم قد ركزوا اهتمامهم على مشاكل وجزئيات متباينة المضامين والأبعاد إلا أنه كانت هناك خطوطا عامة تجمع تفكيرهم بما يمكن أن يشكل مدرسة فكرية عامة واحدة هي مدرسة الكلاسيكيين.

ويمكن تلخيص الأسس العامة للفكر الكلاسيكي في المجال الاقتصادي فيما يلي:

1- الفلسفة الاقتصادية العامة:

يبني الكلاسيكيون كل تحليلهم الاقتصادي على فلسفة عامة يمكن إيجازها فيما يلي: الفرد هو الوحدة الرئيسية للنشاط الاقتصادي، والفرد يخضع في قيامه بالنشاط الاقتصادي لدافع المصلحة الخاصة. يسعى كل فرد إلى تحقيق مصالحه الخاصة التي تتمثل في صفة أساسية في الحصول على أكبر منفعة شخصية ممكنة. وكنتيجة لسعي كل فرد لتحقيق مصالحه الشخصية، يحدث تنافس بين جميع الأفراد - غير أن ذلك التنافس لا يتضمن - كما قد يكون متوقعا - تعارضا بين المصلحة الفردية -الخاصة- وبين المصلحة العامة وذلك لعدة أسباب أولها أن المصلحة العامة ليست سوى مجموع المصالح الخاصة أو الفردية والسبب الثاني هو: أن المبادلات تحدث في النظام الاقتصادي في مقابل أثمان تدفع للسلع والخدمات -هذه الأثمان تتغير طبقا لحاجة الطلب ووفقا للكمية المعروضة. فعلى سبيل المثال، إذا زاد الطلب على سلعة ما ولم يكن هناك عرضا مقابلا في حجم هذا الطلب فإن ثمن هذه السلعة يرتفع وبالتالي يزيد ربح المنتجين ويؤدي ذلك إلى زيادة العرض الذي يحقق الرغبة العامة لجمهور المستهلكين لتوفير السلع المرغوبة لديهم...

- اعتقد الكلاسيكيون بوجود قوانين طبيعية تحكم النشاط الاقتصادي ورأوا أن مهمة الاقتصاديين تنحصر في البحث عن هذه القوانين.

2- نظريتهم في الإنتاج:

يرى الكلاسيكيون أن الإنتاج هو "خلق المنافع أو زيادتها" وهم يرون أن عناصر الإنتاج تتمثل في ثلاث، الطبيعة والعمل ورأس المال، غير أن العمل - في رأيهم - هو العنصر الرئيسي الذي يحتل المكان الأساسي بين تلك العناصر.

واهتم الكلاسيكيون بناحيتين من النواحي الفنية للإنتاج هما ظاهرة تقسيم العمل وقانون الغلة المتناقصة. ويرجع الفضل إلى آدم سميث في دراسة ظاهرة تقسيم العمل حيث بين كيف أن تقسيم عملية إنتاج سلعة ما إلى عدة عمليات جزئية يقوم بكل منها شخص أو أشخاص متخصصون يؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل الإنساني، وذلك يرجع - وفقا لما أوضحه سميث - إلى ما يترتب على تقسيم العمل من رفع درجة إتقان العامل لعملة وزيادة قدرته على الابتكار فيه.

أما قانون الغلة المتناقصة فكان ريكاردو من أبرز من كتب عنه حيث يقوم هذا القانون على فكرة مؤداها أنه إذا كانت كمية عنصر من عناصر الإنتاج - وليكن الأرض - ثابتا - 5 هكتارات مثلا - وأضيف إلى ذلك العنصر "الثابت" دفعات متساوية ومتتالية من العناصر الإنتاجية الأخرى - فمثلا تم في البداية تشغيل عشر عمال وآلة واحدة ثم تم تشغيل عشرة عمال وآلة واحدة مرة ثانية ثم أعيدت هذه العملية باستخدام أعداد متزايدة من العمال والآلات على نفس المساحة المذكورة من الأرض - فإن الكمية التي يتزايد بها أولا ثم تثبت بعد حد معين من الزيادة في عناصر الإنتاج المستخدمة ثم بعد حد آخر معين تبدأ الكمية المذكورة في التناقص. ويلاحظ أن الذي يتناقص وفقا لنظرية الغلة المتناقصة المذكورة هي -كمية الزيادة- في الإنتاج الكلي، أما -الإنتاج الكلي- ذاته فإنه لا يتناقص بل من الطبيعي أنه يستمر في الزيادة.

3- نظريتهم في السكان:

من أشهر النظريات التي قدمت تحليلاً متعمقاً للمسألة السكانية تلك التي قدمها الاقتصادي الشهير "مالتس" أو "روبرت مالتس" حتى أن تلك النظرية تم الاعتياد على دعوتها باسم ذلك العالم الاقتصادي وأصبح اسمها "نظرية مالتس في السكان". ولقد ظهرت تلك النظرية عام 1793 م كأول نظرية عملية تحليلية تستخدم الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية من الواقع العملي في دراسة نمو السكان.

وباختصار شديد تتخلص تلك النظرية في أن هناك علاقة طردية بين نمو السكان وبين نمو الموارد الغذائية، غير أن السكان يتزايدون على أساس متوالية "هندسية في حين تتزايد الموارد الغذائية على أساس متوالية عددية ويرى مالتس أنه بناء على تلك الفرضية فإن عدد السكان يتضاعف كل 25 عاماً بينما لا تحدث زيادة مماثلة في الموارد في خلال نفس المدة وأنه ما لم تتبع الموانع الطبيعية - مثل تأخير سن الزواج مع العفة - فإنه ستحدث كوارث طبيعية تلقائية لإعادة التوازن بين السكان والموارد الغذائية المتاحة.

ويعتبر "مالتس" المؤسس الحقيقي للنظرية السكانية والرائد الفعلي للدراسات السكانية التحليلية العلمية المتعمقة غير أن ذلك لا يمنع من القول بان هناك من قدموا عروضاً علمية قيمة حول المسألة السكانية. وبالتركيز على الكلاسيكيين نجد - على سبيل المثال - أن ريكاردو قد تناول المسألة السكانية بشكل جزئي في طيات تحليلية لقوانين تناقص الغلة حيث أوضح أن هناك اثر طردي للزيادة السكانية على مشكلة الغلة المتناقصة حيث أن الزارعين في الدول التي يزداد عدد سكانها بصفة مستمرة يضطرون - جيلاً بعد جيل - إلى زراعة الأراضي الحدية على حافة الصحراء أو الغابات الموحشة التي ترتفع تكلفتها إنتاجها وفي نفس الوقت تتخفف إنتاجيتها مقارنة بالأراضي الأخرى.

وفي نظريتهم عن "حد الكفاف"، أجمع "آدم سميث" و"ريكاردو" و"ستيورات ميل" على أن الزيادة السكانية المستمرة ستؤدي إلى زيادة عرض العمالة مما سيؤدي في الأجل الطويل إلى انخفاض إلى حد الكفاف الذي سيؤدي - بدوره - إلى إصابة العاملين بسوء التغذية وإلى تدهور مستوياتهم الصحية. وعلى الجانب الآخر، يرى أصحاب النظرية المعنية أن ارتفاع مستويات الجور عن حد الكفاف يشجع على الزواج الذي يساهم في زيادة معدلات الإنجاب ولقد ربط "ستيورات ميل" وبعض الكلاسيكيين الآخرين بين عدد السكان وبين كل من رأس المال ومستوى الاجور فأوضح أن الأخير يتوقف على خارج قسمة عدد السكان على رأس المال.

4- نظريتهم في القيمة

تعرض مفكرو المدرسة الكلاسيكية إلى تعريف "القيمة" بالتركيز على التمييز بين قيمة الاستعمال وقيمة المبادلة فقيمة الاستعمال هي المنفعة التي يحصل عليها الشخص من استعماله لسلعة ما) مثل استعمال الحذاء الذي تكون قيمته - أي قيمة" استعمال "الحذاء وليس قيمة" الحذاء "ذاته - ممثلة للمنفعة التي يحصل عليها شخص ما نتيجة لاستعماله لهذا الحذاء. (أما قيمة المبادلة فهي النسبة التي يحدث أو يتم على أساسها مبادلة سلعة بسلعة في السوق وتحدد القيمة الأخيرة - في رأي الكلاسيكيين - على أساس

العمل الذي تحتويه السلعة أي على أساس -عدد ساعات العمل التي بذلت في إنتاج السلعة- والمقصود بالعمل هنا هو العمل "المباشر" أي ما يبذله الإنسان من مجهود أثناء صنع السلعة، والعمل "الإنساني المخزون" الممثل في رأس المال والمواد الأولية. فعلى سبيل المثال، لو كانت هناك سلعة يستلزم صنعها خمس ساعات من العمل وسلعة أخرى يتطلب إنتاجها عشر ساعات عمل، فإن المبادلة بين السلعتين تتم على أساس عدد " 2 وحدة من السلعة الأولى في مقابل" وحدة "واحدة من السلعة الثانية. ولقد عرفت تلك النظرية بنظرية "قيمة العمل"

5- موقفهم من مشكلة التشغيل

تضمنت مدرسة الكلاسيكيين موضوع تشغيل المال حيث أوضحت أن حجم التشغيل (أي تشغيل العمال) لابد أن يتحدد عند مستوى التشغيل الكامل بمعنى أن كل العمال الموجودين في الاقتصاد القومي والراغبين في العمل لابد أن يعملوا، وأن أية بطالة بين العمال لابد أن تزول تلقائياً. وتوضح النظرية ذلك بمزيد من التفصيل حيث تذكر أنه إذا وجدت بطالة فإن ذلك يعني أن عرض العمال أكبر من الطلب عليهم - ويؤدي هذا إلى تنافس العمال فيما بينهم للحصول على العمل مما يؤدي بدوره إلى انخفاض أجور العمال الذي يحفز بدوره المنظمين إلى زيادة حجم العمالة المطلوبة مما يؤدي في النهاية إلى تشغيل العمال العاطلين.

ولقد ترتب على هذه الفكرة في التشغيل أن الكلاسيكيين اعتبروا أن حجم الإنتاج الكلي يبقى ثابتاً دائماً عند مستوى واحد طالما أن حجم العمالة التي تقدم هذا الإنتاج ثابتاً ويرون أن التغير في حجم الناتج القومي لا يحدث عادة إلا في الأجل الطويل وذلك نتيجة التغير في بعض العوامل الأخرى مثل التغير في الفن الإنتاجي أو في عدد السكان.

6- التوزيع عند الكلاسيك

اهتمت المدرسة الكلاسيكية بالكشف عن القوانين التي تحكم توزيع الناتج الكلي من عناصر الإنتاج المختلفة وبخاصة ريكاردو الذي اعتبر أن "البحث في التوزيع" يمثل جوهر علم الاقتصاد ولم يهتم الكلاسيكيون بما يعرف باسم "التوزيع الشخصي أي توزيع الدخل الوطني بين الأفراد الذين يمكن تجميعهم في طبقات مختلفة، بل اهتموا بما يعرف بـ "التوزيع الوظيفي" وهو ما يتناول توزيع الدخل القومي بين عناصر الإنتاج المختلفة من عمل ورأس مال وطبيعة كل على أساس وظيفته في الإنتاج دون الاهتمام بالأفراد ذاتهم، ويمكن إيجاز أهم آراء الكلاسيكيين وأفكارهم عن التوزيع في ثلاثة محاور أساسية كما يتضح فيما يلي:

أ- الريع: ويحصل عليه ملاك الأراضي نظير سماحهم لغيرهم باستخدامها، ولقد وضع ريكاردو نظريته المعروفة في تحديد الريع التي توضح أن الإنسان في بداية التطور يتاح له مساحات كبيرة وشاسعة من الأرض بحيث تزيد - في هذه المرحلة الزمنية - عن حاجته ومن ثم يبدأ الإنسان في زراعة الأرض الخصبة. وفي هذه المرحلة الأولى لا تكون هنا ريع للأرض لأنها وفيرة وما يزال هناك أجزاء كثيرة منها غير مستغلة. ولكن نظراً لتزايد السكان المستمر فإن الأفراد يلجؤون لزراعة أراض جديدة التي ستكون - بطبيعة

الحال - أقل خصوبة من الأراضي الأولى .ولما كان ثمن المواد الغذائية - مثله مثل أثمان السلع الأخرى - يتحدد على أساس أعلى نفقة دفعت للحصول على الكميات اللازمة لسد حاجات الطلب، فإن ثمن المواد الغذائية في تلك المرحلة -الثانية- سيتحدد إذن على أساس النفقة التي دفعت في الأراضي الأقل خصوبة ومن ثم فإن المستفيد من ذلك سيكون ملاك الأراضي الخصبة الأولى لأن الثمن سيكون مرتفعا عن نفقة الإنتاج بالنسبة لأرضهم ويحصلون على ذلك الفرق وهو الربح .ومن ثم، وبناء على النظرية المذكورة يكون الربح هو فرق بين أثمان المنتجات التي تتحدد على أساس نفقاتها في الأراضي الأقل خصوبة وتكاليف الإنتاج في الأراضي الخصبة التي زرعت أولا، ويحصل عليه أصحاب تلك الأراضي الخصبة وكلما تقدم الزمن وزاد السكان يضطر المنتجون إلى زراعة أراضي أقل خصوبة من الأراضي الثانية، ويظهر لتلك الأراضي الثانية هي الأخرى ربح وهكذا .ويتضح مما سبق أن الربح يتقرر ويتحدد نتيجة لعاملين :تكاثر السكان، والالتجاء إلى زراعة أراضي أقل خصوبة.

ب- الأجر: أوضحت مدرسة الكلاسيكيين أن العمل كأى سلعة له " ثمن "و ثمن العمل هو " الأجر "ويتحدد الأجر على أساس -عدد ساعات العمل اللازمة لإنتاج تلك السلعة المسماة بالعمل- وساعات العمل اللازمة لإنتاج سلعة العمل تقدر بدورها على أساس الساعات اللازمة لإنتاج كمية السلع الغذائية اللازمة لحفظ حياة العامل وتمكينه من الاستمرار في العمل، أي أن الأجر يتحدد على أساس كمية المواد الغذائية اللازمة لحفظ حياة العامل وتمكينه من العمل، وبناء على ذلك تشير النظرية الكلاسيكية إلى أن الأجر يتحدد بقانون طبيعي. وترى النظرية أن الأجر لا يتحدد بمفاوضات العمال بل أنه محكوم فقط بقانون طبيعي أطلق عليه في تلك النظرية اسم" القانون الحديدي للأجور "على اعتبار أن العمال مقيدون به ولا يستطيعون تغيير مستوى اللازم لمعيشة العالم ضرورية -وهو الذي يتحدد بالقانون الطبيعي- فإن حالة العمال سوف تتحسن وتزيد رفاهيتهم ويقبلون على الزواج ويزيد نسلهم مما يؤدي إلى زيادة عرض العمال الذي سيؤدي إلى انخفاض الأجر إلى المستوى الذي يتساوى فيه مع نفقة المعيشة الضرورية أما لو انخفض الأجر عن هذا الحد فسوف تسوء حالة العمال وينقص معدلات زواجهم ونسلهم الذي يؤدي في النهاية إلى نقص عرضهم وبالتالي إلى ارتفاع أجورهم إلى المستوى المشار إليه سابقا.

وعلى خلاف اقتصاديي المدرسة الكلاسيكية الآخرين، فقد أخذ جون ستيوارت ميل بنظرية مختلفة تسمى بنظرية مخصص الأجور أو رصيد الأجور، ولقد اعترض ميل على رأي الكلاسيكيين الآخرين في أن الأجر يتحدد على أساس ما يكفي للاستمرار في العمل في الحياة ويرى - خلافا لذلك - أن الأجر يتوقف على عاملين أولهما هو الرصيد الذي يخصصه رجال الأعمال لدفع الجور، والثاني هو عرض العمل .ومن ثم فإن ستيوارت ميل يرى أن متوسط اجر العامل يتحدد بقسمة الرصيد الذي يخصصه رجال الأعمال لدفع الأجور على عدد العمال. وتعتبر نظرية ستيوارت ميل في الجور تطورا علميا هاما في الفكر الاقتصادي المتعلق بالأجور وترجع أهميتها إلى أنها تربط الأجور بتكوين رأس المال ربطا مباشرا، ولو أن المدرسة

الكلاسيكية الحديثة ابتعدت تماما عن نظرية رصيد الأجور وقررت أن الأجر يتحدد بالطلب على العمل الذي يتحدد بالإنتاجية الحدية ويعرض العمل الذي يتحدد بمجموعة من العوامل الأخرى.

ج- الربح والفائدة: كان الكلاسيكيون الأوائل - مثل ريكاردو - لا يميزون بين المنظم - الذي يشرف على المشروع ويتحمل مخاطره- والرأسمالي الذي يقترض نقوده غير أن ساي ميز بينهما حيث أوضح أن الربح يمثل دخل المنظم بينما الفائدة تمثل دخل صاحب رأس المال.

أما عن قيمة كل من الفائدة والربح فيرى أصحاب المدرسة الكلاسيكية أن الفائدة تتحدد على أساس عرض وطلب الإدخار، أما معدل الربح فهو - كما يرون - يتناقص مع التطور الإنساني، ويفسرون ذلك بأن التطور الإنساني يؤدي إلى زيادة تراكم رؤوس الأموال المنتجة وذلك بدوره يؤدي إلى انخفاض معدل الربح الذي يتم الحصول عليه.

7- نظريتهم في النقود

لم ينس الكلاسيكيون أن يتناولوا النقود بالتحليل والتنفيذ فذكروا أن النقود - من حيث وظيفتها - هي مجرد وسيط للمبادلة وأداة لقياس القيم ولكنهم تجاهلوا وظيفتها كمخزن للقيمة وأداة لحفظ المدخرات، ومن ثم فقد بنوا تحليلهم للنقود على افتراض وجود اقتصاد معين لا نقود فيه وبالتالي فقد تجاهلوا حقيقة هامة وهي إمكانية وجود آثار ضارة للنقود على الاقتصاد وتصوروا أن للنقود آثارا إيجابية فقط لأنها تعتبر أداة لتيسير المبادلات داخل هذا الاقتصاد.

ومن خلال تحليلهم للنقود أشار أصحاب المدرسة الكلاسيكية إلى أن تقلبات المستوى العام للأسعار -أو قيمة النقود بمعنى آخر - يمكن أن ترجع بصفة أساسية إلى تغير كمية النقود. ولقد ضمنوا تحليلهم هذا فيما تدعي بالنظرية الكمية التي تقوم على فكرة مؤداها أن السبب الوحيد في حدوث تقلبات في مستوى الأسعار في الأجل القصير هو تغير كمية النقود - فكل زيادة في كمية النقود لا بد أن تؤدي حتما إلى ارتفاع مستوى الأسعار والعكس بالعكس يذكر.

8- منظورهم للتجارة الخارجية

نادى الفكر الاقتصادي الكلاسيكي بتطبيق الحرية الاقتصادية في المجال الاقتصادي الدولي وقد برروا ذلك الرأي بأن اتباع سياسة تجارية حرة يشجع كل دولة على الاتجاه إلى التخصص المتعمق في إنتاج السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية أكبر مما تتمتع به الدول الأخرى. ذلك التخصص القائم على مبدأ الميزة النسبية لا بد - من وجهة نظرة الاقتصاديين الكلاسيكيين - أن يؤدي إلى دفع الدول المنتجة التي تتبع هذا المبدأ منفردة كما أنه يعود بنفع شامل على الصعيد الدولي لأنه يؤدي إلى حصول كل دولة - على المستوى العالمي الإجمالي - على كميات المنتجات أكبر مما لو لم يحدث التخصص المذكور ومما لو حاول كل بلد إنتاج كل السلع لكفاية الاحتياجات الداخلية على المستوى الإقليمي فقط.

والواقع أن ذلك المنظور الكلاسيكي لم يخل من أبعاد أخرى سياسية ترمي إلى تحقيق منافع تخص مجتمع بعينه على حساب بقية المجتمعات. فمبدأ الميزة النسبية نادى به الاقتصاديون الإنجليز الذين كانوا

يرمون في الواقع - بدعوتهم إلى ذلك التخصص الدولي - إلى تحقيق مصلحة انجلترا لأنها كانت عندئذ بلدا صناعية على حين كانت بقية البلدان الأخرى في معظمها بلدان زراعية ومن ثم فإنه من مصلحة الاقتصاد الإنجليزي أن تظل البلدان الزراعية على ما هي عليه حتى تستفيد انجلترا من استيراد منتجاتها الزراعية - كمواد أولية رخيصة الثمن بينما تضمن أن تسوق لها منتجاتها الصناعية بأسعار مرتفعة خاصة وأنها ستكون محتكرة - وفقا لهذا التخصص - سوق المنتجات الصناعية وبالتالي فسوف تضطر الدول الزراعية لشراء احتياجاتها من المنتجات الصناعية المصدرة لمنتجاتها عكس الحال بالنسبة للمواد الزراعية التي يصعب تخزينها لمدد طويلة والتي تتحكم الظروف الطبيعية في منتجاتها كما ونوعا مما يؤدي إلى رغبة الدول الزراعية في بيع منتجاتها أولا بأول الذي يؤدي بالتالي إلى انخفاض الأسعار مقارنة بأسعار المنتجات الصناعية.

9- نظرية سميث في العمل والقيمة

على خلاف الطبيعيين الذين حصروا العمل المنتج في الزراعة فقط، فقد اعتبر آدم سميث أن العمل المنتج يشمل جميع الأنشطة الاقتصادية. ولقد دعا إلى تقسيم العمل للاستفادة من مزاياه المتعددة مثل ارتفاع مهارة العامل لتخصصه فيما يقوم به من عمل، وتوفير الوقت الذي يمكن أن يضيع في تغيير العمل، وزيادة المخترعات والتحسينات نتيجة للخبرة. أما عن القيمة، فقد فرق سميث بين قيمتين هما قيمة "الاستعمال" وقيمة "المبادلة" حيث تتمثل الأولى في المنفعة الذاتية للشئ بينما تتمثل الثانية في ما لشيء من قدرة على شراء أشياء أخرى. كما قام سميث بمحاولة تحديد القيمة التبادلية في حالة بدائية حيث تقوم السلعة بقيمة العمل المبذول في إنتاجها، وفي حالة نظام اقتصادي يقوم على استخدام النقود حيث يختلف السعر الحقيقي - الرسمي - للسلعة مع سعرها السوقي، وفي تلك الحالة يوضح أن الثمن الطبيعي الذي يتلاقى عنده الطلب على السلعة مع عرضها هو السلعة مع عرضها هو الذي يمثل القيمة التوازنية للسلعة.

ثالثا - السياسة الاقتصادية للمدرسة الكلاسيكية التقليدية:

نادى الكلاسيكيون بتطبيق سياسة الحرية الاقتصادية في العلاقات الاقتصادية على الصعيد المحلي والدولي، وبناء عليه، فإننا نلاحظ أن المدرسة الكلاسيكية تتعارض مع مدرسة التجاربيين التي عارضت سياسة الحرية الاقتصادية وكانت تتبنى سياسة ضرورة تدخل الدولة في الأمور الاقتصادية المختلفة لضمان تحقيق القوة المنشودة للاقتصاد القومي بجلب أكبر حجم ممكن من الثروات المتمثلة أساس في المعادن النفيسة خاصة من الذهب والفضة، غير أن سياسة الحرية الاقتصادية التي نادى بها الكلاسيكيون تتفق - مع هذا - مع السياسة الاقتصادية التي نادى بها الطبيعيون والتي تقوم بصفة أساسية على "الحرية" والتي صيغت في عبارتهم الموجزة المشهورة "دعه يعمل، دعه يمر" ويبرر أصحاب المدرسة الكلاسيكية تبنيهم لسياسة الحرية الاقتصادية باعتبار الحرية وسيلة أساسية فعالة لحل المشكلات الاقتصادية ولإعادة التوازن الاقتصادي المنشود ولتحقيق أكبر قدر ممكن من الإنتاج القومي طبقا لرغبات المستهلكين.

غير أن مفكراً واحداً من المدرسة الكلاسيكية كان له رأياً مخالفاً لمجموع الكلاسيكيين الاقتصاديين الآخرين بشأن السياسة الاقتصادية الواجب إتباعها وهو جون ستيوارت ميل ففي أواخر حياته، نادى ستيوارت بتطبيق المبادئ الاشتراكية وبضرورة تدخل الدولة في الأمور الاقتصادية جميعها والواقع أن هذا الاقتصادي كان آخر الاقتصاديين الكلاسيكيين، وعلى الرغم من أن بعض أفكاره كانت تبدو بعيدة تماماً عن الأفكار المتعمقة للمدرسة الكلاسيكية إلا أن جوهر أفكاره في معظم تحليله كان متمشياً مع الاتجاه العام لتيار الفكر الاقتصادي الكلاسيكي العام مما جعل من ذلك المفكر عضواً في المدرسة الكلاسيكية المذكورة.

الفصل الثامن: المدرسة الكلاسيكية الحديثة

على خلاف المدارس الاقتصادية الأخرى، فإن المدرسة الكلاسيكية تضم في الواقع مدرستين مميزتين إلا أن الاتجاه الفكري العام المتشابه يكسبهما تسمية مشتركة وهي "الكلاسيكية" وعلى سبيل التمييز يمكن القول بأن المدرستين الفكريتين قد تواجدتا تباعاً على مرحلتين مميزتين من الزمان وكانت أولى هاتين المدرستين تنعت بالمدرسة الاقتصادية الكلاسيكية التقليدية وهي التي عرضنا أهم أفكارها واتجاهاتها في الفصل السابق مباشرة، بينما سميت المدرسة الأخرى بالمدرسة الاقتصادية الكلاسيكية الحديثة "على اعتبار أنها تضم فكر اقتصادي أكثر حداثة وتطوراً من المدرسة الأخرى وإن المدرسة المذكورة هي الأحدث تواجداً بفكرها وبعلمائها من الناحية الزمنية تلك المدرسة الأخيرة هي محور مناقشتنا التالية:

أولاً- نشأة المدرسة الكلاسيكية الحديثة

مع مرور الزمن، بدأ التشكيك في صحة بعض النظريات التي تضمنتها المدرسة الكلاسيكية التقليدية إلى جانب ظهور مسائل اقتصادية جديدة جديرة بالاهتمام وبالتحليل ومن أهم مظاهر التطور الذي حدث في الفكر الكلاسيكي الذي سار على نفس الخط العام هو تطوير الحرية الاقتصادية من مجرد دعوة وسياسة تستهدف اتباعها ومجرد فكرة نظرية يخطط لتنفيذها إلى سياسة تطبق بالفعل على جهاز السوق حتى أن السوق في البلدان التي جمعت أصحاب المدرسة الكلاسيكية الحديثة أصبحت تعرف بالسوق الحر وأصبحت آلية السوق الحر وسيلة فعالة لتسيير الأمور والعلاقات الاقتصادية المختلفة في الداخل وفي الخارج. وفي الواقع، أن الظروف الاقتصادية التي سادت المنطقة الأوروبية - موطن المفكرين الكلاسيكيين - كان لها دخل كبير في دخول فكرة الحرية الاقتصادية إلى حيز التنفيذ، فلقد لوحظ حدوث ركود اقتصادي في بعض الدول الغربية ثم ما لبث أن تفشى ذلك الركود في الدول الغربية الأخرى وكانت أزمة الركود تبدأ عادة في الدولة الرأسمالية الغربية بظهور بطالة متزايدة بين العمال التي تستمر حتى يحدث ركود اقتصادي واضح فيبدأ الاقتصاد بعده في الانتعاش حيث يزداد النشاط الاقتصادي وتقل البطالة تدريجياً وبناءً على تلك الظاهرة رأى الفكر الاقتصادي الكلاسيكي الحديث أن عدم تدخل الحكومة في عملية تحديد الجور العمالية أو بمعنى آخر ترك الاقتصاد حراً - سوف يؤدي إلى انخفاض أجور العمال نتيجة لزيادة عرضهم، ذلك الانخفاض المتوقع في الأجور العمالية سيشجع المنظمين على توظيف أعداد متزايدة من العمال الذي يؤدي بالتدريج إلى القضاء على أزمة البطالة بشكل تلقائي ولقد بقيت تلك الفكرة محل قبول من المسؤولين

والمفكرين حتى منتصف القرن العشرين حيث لوحظ أن بعض الدول الغربية الرأسمالية تعاني من بطالة دائمة أو شبه دائمة وأنه على الرغم من استعداد العاملين المتعطلين للعمل عند مستويات منخفضة من الأجور لكنهم لا يستطيعون مع ذلك الحصول على أي عمل ولقد ظهرت تلك الأزمة بوضوح منذ الأزمة الاقتصادية عام 1929 ، وتركزت بشكل واضح في كل من إنجلترا وأمريكا. وبوجه عام يمكن القول بأن المدرسة الكلاسيكية الحديثة تتميز عن المدرسة الكلاسيكية التقليدية بما يلي:

يتركز اهتمام المدرسة الحديثة على التحليل " الجزئي " والاهتمام بعمل الوحدة سواء كانت في صورة مستهلك أو منتج، وذلك على عكس المدرسة التقليدية التي كانت تهتم بالتحليل الكلي الذي يهتم بالمسائل الإجمالية العامة مثل الدخل القومي و توزيعه والسكان والأرباح.

المدرسة الحديثة كانت تتسم بكراهيتها الشديدة للفكر الماركسي - الذي سنوضح فكره في الفصل التالي- حتى أن كثيرا من الأفكار الواردة في هذه المدرسة كانت تتضمن هجوما على الفكر الماركسي وتقنيدا للدلالة على خطئه - المدرسة الحديثة تضمنت أفكارا أكثر قابلية للتطبيق العملي مما أدى إلى عظم مساهمتها في تقدم الدراسات الاقتصادية وانتشارها في أعداد متزايدة من العالم، ذلك ما لم يحدث مع الدراسات الاقتصادية في المدرسة القديمة بنفس الدرجة. فبالنسبة للمدرسة القديمة نطاق مفكريها في دول غربية أخرى خارج بريطانيا. إلا أن رائد تلك المدرسة الحديثة كان أيضا من إنجلترا وهو ألفريد مارشال وهناك شبه إجماع على أن مارشال كان أكثر الاقتصاديين في المدرسة الحديثة نبوغا وأنه قدم أكثر المساهمات التحليلية في الفكر الاقتصادي لتلك المدرسة ويرجع إليه الفضل في تأسيس مدرسة كمبريدج الاقتصادية وكان من تلاميذه كينز وغيرهم من علماء الاقتصاد البارزين مما أدى إلى احتفاظ بريطانيا بمكان الصدارة بين المدارس الأخيرة النظرية في الدول الغربية الأخرى مثل المدرسة السويدية.

ثانيا- أهم المفكرين الممهدين للمدرسة الاقتصادية الكلاسيكية الحديثة:

يعتبر " فالراس " و " مارشال " من أهم مؤسسي المدرسة الكلاسيكية الحديث، إلا أن هناك اقتصاديين آخرين ظهوروا قبلهما وكان لمساهماتهم العلمية في مجال الاقتصاد أثرا كبيرا في ظهور المدرسة الكلاسيكية في إطارها الجديد الذي يختلف عن ذلك المميز للمدرسة التقليدية القديمة وفيما يلي استعراضا موجزا لبعض هؤلاء الاقتصاديين الممهدين للمدرسة الكلاسيكية الحديثة الذين يتم تصنيفهم وفقا لموطنهم الذي استقروا فيه وقدموا من خلالهم أفكارهم الاقتصادية المميزة.

1- أنطوان لورنوت Antione A. cournot (1801-1877): ولد لورنوت في فرنسا وفي مرحلة متقدمة من عمره بدأ يهتم بدراسة الرياضيات ثم تركز اهتمامه على مجال الاقتصاد وبخاصة الاقتصاد الجزئي وقدم بعض الدراسات المميزة القوية في ذلك المجال. وعلى الرغم من تلك الدراسات المميزة إلا أن أحداً لم يهتم بها من الاقتصاديين إلا القليل مثل ليون فالراس والواقع أن دراسات " لورنوت " الاقتصادية قد ساهمت في تشكيل النظرية الاقتصادية الحديثة فيما بعد وبوجه خاص نظرية الاحتكار المطلق) في حالة

وجود منتج واحد (والاحتكار الثنائي) حيث يوجد منتجين فقط في السوق. (وأهم ما يمكن أن يشتهر به المفكر المعنى هو وضع ما يطلق عليه "نموذج كورت للاحتكار

2- جول دبويه Jules Dupuit (1804 - 1866): على الرغم من أن دبويه قد ولد في إيطاليا إلا أنه انتقل مع أسرته إلى فرنسا وعاش فيها. ومن الطريف أنه كان يحصل على دراسات بعيدة عن مجال الاقتصاد حيث كان يدرس الهندسة، غير أنه كان أكثر اهتماما بالمسائل والمواضيع الاقتصادية فكان يضمنها دراساته المختلفة كمحاور أساسية لتلك الدراسات خاصة الدراسات التي قام بها مؤخرا. وكان أهم ما يشغل هذا الاقتصادي -المهندس- مشاكل العالم الفعلية ومن أهم محاولاته العلمية البارزة في هذا المضمار قياس المنفعة العامة أو الرفاهية الاجتماعية، التي تتحقق من استخدام السلع العامة والخدمات العامة وفي إطار ذلك الهدف الذي كان دبويه يسعى إلى تحقيقه من الناحية العلمية فقد اكتشفت ذلك العالم أفكارا اقتصادية نظرية تتعلق بالمنفعة الحدية والطلب وفائض المستهلك والاحتكار وثن التكلفة الحدية وغير ذلك من المفاهيم والمسائل الاقتصادية بالغة الأهمية التي مازالت محل اهتمام وتحليل ومناقشة حتى الآن. ويمكن القول بأن دبويه يعتبر أول اقتصادي يقدم مناقشة وتحليلا متعمقا حول مفهوم المنفعة الحدية ويقوم بالربط بين ذلك المفهوم الاقتصادي الجوهري وبين منحنى الطلب.

3- فون تانين Von Tünen (1783 - 1850): كان مفكرا موهوبا بطبعه لذا فقد ساعدته طريقته الماهرة في التفكير والملاحظة وفي تحليل الأمور والمسائل على المساهمة بتقديم بعض الأسس الهامة في النظرية الحديثة مثل تقديم مفاهيم علمية محددة ومتعددة مثل الإيجار الاقتصادي والدخول المتناقصة وتكلفة الفرصة البديلة ونظرية الإنتاجية الحدية في التوزيع كما أنه كان أحد الرواد الذين ساهموا في التحليل الحدي

4- ويليامز ستانلي جيفونز William Stanley (1835 - 1882): بدأ جيفونز بداية علمية بعيدة عن المجال الاقتصادي شأنه في ذلك شأن العديد من الاقتصاديين البارزين كما أوضحنا في عرضنا السابق، فقد ولد في إنجلترا وحصل على دراسات فنية رياضية وعلمية مثل الرياضيات والأحياء والكيمياء وعلوم المعادن وكان ذلك في الفترة المبكرة من عمره، وعندما بلغ من العمر 18 عاما واجه متاعب مالية اضطرته للسفر إلى أستراليا للعمل فيها حيث أقام هناك خمس سنوات.

وفي خلال سنوات غربته هناك بدأت تأملاته المتعمقة التي ساقته إلى العديد من الأفكار الاقتصادية المتميزة التي وجدها في استراليا فكان لها الأثر المباشر على كتاباته وآرائه بعد عودته إلى إنجلترا واستكمال تعليمه الجامعي في جامعة لندن وحصوله على البكالوريوس في عام 1826 أي عند بلوغه 28 عاما. ومن أهم ما يميز دراسات الاقتصاد المعني هو إرساء دعائم تحليل المنفعة كما أنه ساهم في بناء نظرية التبادل ونظرية عرض العمل ورأس المال كما أنه قدم أيضا معلومات هامة حول المنفعة الحدية. هذا، وقد اهتم جيفونز بتطبيق الأساليب الإحصائية بشكل مكثف في تحليلاته الاقتصادية وكانت له مساهمات فعالة وهامة في ابتداء بعض الأساليب الإحصائية التي يمكن تطبيقها في علاج بعض النقاط الاقتصادية مثل

أسلوب الأرقام القياسية الذي يتضمن تصحيح البيانات المتعلقة بالأسعار وغيرها عبر فترات زمنية مختلفة بحيث يلغي أثر التغير في الأسعار عبر تلك الفترات الزمنية

5- كارل مينجر Carl Menger (1840-1921) : ولد هذا الاقتصادي في استراليا واستقر في العيش فيها على خلاف العديد من الاقتصاديين الآخرين، ولقد تميز فكره بالتركيز على موضوع معين هو "اقتصادية الإنسان والسلعة يمكن أن نذكر أن مينجر قد تعرض لتوضيح المبررات المختلفة التي تدفع الإنسان إلى شراء واستخدام السلع المختلفة، وإلى المراتب والدرجات التي يمكن أن تميز السلع من حيث درجات أهميتها والتي توضح لماذا تعتبر بعض السلع أهم للإنسان من بعضها الآخر ولماذا يطلب سلعا بشكل أكبر من طلبه لسلع أخرى.

وفي خلال تحليله القيم في هذا المضمار قدم مينجر محاولة تحليلية لإيضاح كيفية تعليم الإنسان للإشباع الذي يصل عليه من استخدام سلعة ما وذلك في حدود عرض تلك السلعة والطلب عليها. ويرى مينجر أن أصل الاقتصاد الإنساني يتطابق أو يتوافق مع أصل السلعة الاقتصادية. ولقد عرف مينجر السلعة الاقتصادية بأنها تلك السلعة التي تزيد الحاجة إليها عن المعروض منها "ولقد ميز بذلك بين السلعة الاقتصادية- كما عرضها توا - وبين السلعة غير الاقتصادية التي عرفها بأنها السلعة" التي يزيد عرضها على الطلب عليها" مثل الماء والهواء. وبناء على تلك المفاهيم فقد اعتبر مينجر أن قيمة الاستخدام تعتبر إحدى الخصائص التي ميزت السلع الاقتصادية فقط (حيث أن الإنسان يجب أن يدفع ثمنًا للاستفادة بها) وعلى أية حال، فقد أوضح الاقتصادي الاسترالي أن الفيصل الذي يميز السلع الاقتصادية عن السلع غير الاقتصادية هو مدى توافر السلعة بالمقارنة بالحاجة إليها ومن ثم فالسلعة غير الاقتصادية -مثل الماء- يمكن أن تتحول إلى سلعة اقتصادية إذا ما كان المعروض منها في مكان أقل من الحاجة إليها (وذلك ما نلمس تحققه الآن حيث أصبحنا نواجه مشكلة نقص المياه المتاحة بالنسبة للحاجات المختلفة إليها من شرب وري ونظافة وغيرها وأصبح الحصول على المياه يتطلب دفع ثمن لها - ذلك الثمن الذي يتزايد يوما بعد يوم نتيجة للتناقص المتزايد للمياه مقارنة بالاحتياجات المختلفة لها على المستوى الإقليمي) ويشير مينجر إلى حقيقة بسيطة لكنها على درجة كبرى من الأهمية العلمية حتى وقتنا هذا وهي أنه أينما وجدت السلعة الاقتصادية فهناك مشاكل اقتصادية دائما تتطلب المناقشة والتحليل وإيجاد الحلول.

ثالثا- التحليل الاقتصادي للمدرسة الكلاسيكية الحديثة:

فبعد المدرسة الكلاسيكية التي كان يتركز اهتمامها جميعا على التحليل الجزئي للظواهر الاقتصادية . وعلى الرغم من أن تلك المحاولات ظلت منفردة ولم تكون في حد ذاتها مدرسة علمية مستقلة إلا أنها تركت آثارا وبصمات لا تمحى في تكوين المدرسة الكلاسيكية الحديثة التي ظهرت بشكل محدود في البداية وذلك في عام 1870 ثم بدأ نموها يتزايد ويزيد من وضوح معالمها المميزة مع الزمن . ويعتبر كل من "ليون فالراس"، وألفريد مارشال "من أهم الرواد الذين ساهموا في نشأة المدرسة الكلاسيكية الحديثة والواقع أن أهم عمليين لهذين الاقتصاديين المميزين على الإطلاق هما الدراستان أو الكتابين اللذان قاما بتأليفهما وهما

عناصر الاقتصاد البحت لفاراس The Elements of Pure Economics و" مبادئ الاقتصاد لمارشال "Principles of Economic وعلى الرغم من تشابه مجالي العمل إلا أن طبيعة كل من هذين العاملين تختلف تماما ذلك الذي يمكن أن نتبينه من خلال استعراض أهم ما قدمه كل منهما عند معالجته لموضوع التوازن في الأسعار والكميات في الجزئين التاليين من هذا المبحث.

رابعا- التوازن الجزئي والتوازن العام

انصب اهتمامهما على نتائج التحليل الجزئي لتحديد الأسعار واتفقا على أن عملية التوازن بين الأسعار والكميات تتم تلقائيا كنتيجة لآلية -أو العمل- سوق التبادل غير أن الاختلاف بين هذين العالمين يتضح في المجال الذي توجه إليه كل لدراسته فالاقتصادي مارشال ركز تحليله على سوق محددة ومن ثم فهو يطبق في تحليله ما يسمى بتحليل التوازن الجزئي أما فالراس فهو يتبع وسيلة أكثر شمولية وعمومية وأكثر تعقيدا في التحليل وهو ما يطلق عليه تحليل التوازن الكلي أو العام وفيما يلي مثال تطبيقي على من هذين النوعين من التحليل لكل من مارشال وفالراس بافتراض أن هناك سوقا معينة لسلعة ما - ولتكن عصير البرتقال - فإن مارشال وفالراس يتفقان على أن السعر التوازني والكمية التوازنية لعصير البرتقال يمكن أن يتحدد بتقاطع منحنى الطلب مع منحنى العرض لهذه السلعة. غير أنه يلاحظ أن الاقتصاديين قد اختلفا في تسمية منحنى العرض حيث سماه مارشال بمنحنى العرض وبينما أطلق فالراس عليه اسم منحنى التقديم أو العطاء والواقع أن الاختلاف الحقيقي بينهما في التحليل الحالي كان في محددات منحنى العرض والطلب وكيفية عمل أو آلية سوق التوازن

ففيما يتعلق بمارشال نجد أنه قد جعل الطلب ليس دالة فقط في سعر عصير البرتقال -وهي السلعة المعنية في الدراسة- ولكن أيضا في سعر البرتقال ذاته، وأسعار السلع المكلمة والسلع البديلة للعصير ودخل وأذواق المستهلك، وذلك مع افتراض ثبات العوامل الأخرى التي يمكن أن تؤثر في الطلب على العصير أو مع تجاهل تلك العوامل الأخرى وذلك مثل تفاعلات السوق مع التغيرات العامة للأسعار وأسعار السلع التي قد يكون لها علاقات بعيدة أو غير مباشرة بالسلعة المعنية

وبناء عليه فقد استخدم مارشال افتراض مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها بشكل واضح عند دراسته للطلب الفردي وطلب السوق لسلعة ما، كما طبق نفس المبدأ عند دراسته لمنحنيات العرض. وبمعنى أكثر وضوحا، فإن مارشال قام باستخدام وسيلة التحليل الجزئي الذي يتضمن استبعاد تأثير العوامل الأخرى التي قد تبدو بعيدة في أثرها على تحديد سعر سلعة ما أو الطلب عليها وذلك بعزل تلك العوامل من التحليل محل الدراسة

أما فالراس فقد ركز اهتمامه على التداخل في التأثير الذي يفترض حدوثه بين الأسواق المختلفة، فقد قرر الاقتصادي المذكور أن العوامل التي تحدد التوازن للسعر والكمية في السوق تتركز أساسا في تدخل التبعية بين النواحي المختلفة للنظام الإجمالي لكل من الإنتاج والاستهلاك. وبالرجوع إلى المثال السابق عن سوق عصير البرتقال نجد أن فالراس لا يوافق مارشال لاستخدامه لمبدأ "مع افتراض بقاء العوامل الأخرى

على حالها "حيث يرى أن الأشياء الأخرى هذه ليست - في الواقع - متعادلة وبمعنى أكثر دقة، يرى فالراس أن هناك تداخلا ، وتوصلا داخل النظام الكلي في إجماله، ومن ثم فإن أية زيادة أو انخفاض في الطلب على عصير البرتقال تشير إلى أن هناك فائضا أو عجزا في عصير السلع الأخرى داخل النظام، وبناء على هذا الافتراض فإن أي تغيير في سعر عصير البرتقال سيكون له آثار لاحقة على الأسواق الأخرى (مثل سوق الحلاق (وذلك سينعكس بدوره على سوق عصير البرتقال فيحدث مزيدا من التغيرات فيه وهلم جرا حيث تستمر العملية التأثيرية التبادلية بين التغير في سوق السلعة المعنية) عصير البرتقال) من سعر وكمية (وبين التغير في أسواق السلع الأخرى) من أسعار وكميات أيضا .(وبناء عليه، فإن فالراس - ووفقا للمثال الواضح - يتبع تحليل التوازن العام الذي يشمل السوق الشاملة للسلع المختلفة.

خامسا - نظرية التوزيع

عند تحليلهم للتوزيع، كان محور اهتمام مارشال وغيره من أصحاب المدرسة الكلاسيكية الحديثة يدور حول تحليل عناصر الإنتاج وبوجه خاص "أسعار تلك العناصر ولقد بدأ التحليل الكلاسيكي لأسعار عناصر الإنتاج بتجديد تلك العناصر فقسمها بعضهم تلك العناصر فقسمها بعضهم إلى ثلاثة عناصر أساسية هي الأرض والعمل ورأس المال وأضاف فريق آخر منهم عنصرا رابعا إلى العناصر السابقة وهو عنصر التنظيم. ولقد أوضح التحليل الحالي أن لكل عنصر من عناصر الإنتاج عائدا يتم دفعه من قبل من يستخدمه إلى من يقدمه. هذا العائد يختلف في تسميته وفي مضمونه من عنصر إلى آخر - فعائد الأرض هو الربح وعائد العمل هو الأجر والعائد على رأس المال هو الفائدة بينما يسمى العائد على التنظيم بالربح. ويوضح التحليل الكلاسيكي بمزيد من التفصيل كيفية توزيع أسعار عوامل الإنتاج أو كما عرضنا توا عوائد عوامل الإنتاج بمسمياتها المختلفة وفيما يلي إيجازا لنظريتهم في ذلك الصدد.

فبالنسبة لعنصر الأرض، اقتصر اهتمام الاقتصاديين الكلاسيك في المدرسة الحديثة على الأرض الزراعية فقط وأولوها اهتمامهم الكلي في دراساتهم وتحليلاتهم وفي ذلك المضمار لم يتحدثوا عن ثمن الأرض ذاتها كسلعة تباع بكاملها لآخرين ولكن كأرض زراعية يستأجرها "الريع" أي أن من يريد أن يستأجر الأرض بهدف زراعتها عليه أن يدفع "ريعا" يتفق على مقداره في مقابل ذلك. غير أن الفكر الأكثر حداثة في داخل المدرسة الكلاسيكية تطور وتعديل ليشمل في تحليله ودراسته عن الأرض الأراضى غير الزراعية أيضا وألحق بها عناصر الإنتاج التي يتميز عرضها بالثبات في الجمل القصير و اعتبروا أن هناك عائدا مميزا على مثل هذه العناصر أطلقوا عليه اسم "شبه الريع" أما عن عائد العمل، فقد عرفه الكلاسيكيون أصحاب المدرسة الحديثة على أنه "الأجر" الذي عرفوه بأنه عائد الجهد الإنساني الذي يبذله الفرد في عمليات الإنتاج المادي. غير أن الاقتصادي مارشال كان له اتجاها مميزا في ذلك الأمر حيث أضاف إلى الأجر بمعناه السابق كعائد على العمل عوائد أخرى تتمثل في الأجور المدفوعة للموظفين ومكافآت الإدارة.

واعتبر الفكر الكلاسيكي الحديث "الفائدة" كعائد لرأس المال "ولقد عرف ذلك العائد - أي الفائدة - على أنه عائد الانتظار أو التضحية التي يتحملها المدخر. وفيما يتعلق بعنصر الإنتاج المتبقى وهو التنظيم،

فقد جعل الفكر الكلاسيكي العائد عليه هو "الريح"، الواقع أن الأرباح - كعائد على عنصر التنظيم - لم تحظ باهتمام يذكر في كتابات مارشال وغيره من الاقتصاديين الكلاسيكيين، وقد يكون السبب في ذلك يرجع كما اتضح لنا سابقا - إلى إهمال التنظيم كأحد العناصر الأساسية للإنتاج. وبالفعل فإن أصحاب المدرسة الكلاسيكية يعتبرون أن الجزء الأكبر من الدخل الناتج عن عملية إنتاجية معينة يمنح الجزء الأكبر منه نظير عنصر العمل ومن ثم فهو يوزع على أجور العمال أما الأرباح المعطاة للمنظم نظير عنصر مساهمته في العملية الإنتاجية فلا تمثل عادة إلا نسبة ضئيلة من الدخل المتولد من الإنتاج في الحالات العادية، ويستثنى الكلاسيكيون بعض الحالات التي يمكن للأرباح التي تمنح للمنظم المساهم في العملية الإنتاجية أن تمثل نسبة مرتفعة من الدخل وذلك يحدث في الظروف غير العادية أو في حالة الاحتكار بأي شكل من أشكاله. هذا وتجدر الإشارة إلى أن نظرية التوزيع في الفكر الكلاسيكي الحديث اتبعت التحليل "الوظائفي" وليس التحليل "الطبقي" بمعنى أن النظرية لم تتعامل مع العمال على أنهم أحد طبقات المجتمع، ولكن على أساس "الإنتاج" الذي ساهم به كل منهم في العملية الإنتاجية.

ومن هذا المنطق فقد بدأ مارشال رائد نظرية التوزيع المذكورة في شن هجومه على التحليل الماركسي الذي يهتم بتوزيع الدخل من منطلق طبقي بحث ويهاجم النظام الرأسمالي - بدوره - على أساس أنه يقوم بتوزيع الدخل بين أفرادها على أساس طبقي بحث بصرف النظر عن مساهمة كل فرد في العملية الإنتاجية، وقد برر مارشال الاختلاف في أجور العمال بأن ذلك نتيجة لاختلاف مهاراتهم - فهو يرى أنه كلما ارتفعت درجة مهارة العمال فإنه من المنطقي أن إنتاجيته ستكون أكثر ارتفاعا وبالتالي فهو يستحق أجرا أكثر ارتفاعا، أما عند درجة المهارة المنخفضة فإن إنتاجية العالم ستكون منخفضة أيضا مما يبرر انخفاض الأجر المفترض منحه إياه.

سادسا- نظرية فالراس في التوازن الاقتصادي (التحليل الحدي):

بإيجاز شديد يمكن القول بأن فالراس قدم في نظريته الحالية تمييزا منفردا بين رأس المال والدخول وعرف كل بشكل مختلف عما ورد في ذلك الصدد في الدراسات الاقتصادية المماثلة.

فإن رأس المال يقصد به - بناء على تعريف الاقتصادي المذكور - كل مال اقتصادي يمكن استخدامه أكثر من مرة في العملية الإنتاجية "كم أن رأس المال يمكن أن يعتبر " أحد أشكال الثروة الاجتماعية التي لا تستهلك في استخدام واحد." وبناء على تعريفه لرأس المال فقد قسمه إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي: أموال شخصية أو رأس المال البشري) وتضم الشخصيات الإنسانية التي تمتلك قدرات تتصل بالعمل وأموال عقارية (الأرض) ، وأموال منقولة (آلات ومعدات ومباني وما شابهه). أما عن الدخل فقد عرفها فالراس على أنها "خدمات أموال رأس المال" وبمعنى آخر أكثر تفصيلا تعتبر الدخل "استخدامات الأنماط الثلاثة الرئيسية لرأس المال في فترة معينة من الزمن."

وقد أشار فالراس في نظريته الحالية إلى أنه بأخذ التقسيم السابق في الاعتبار، فإن التوازن

الاقتصادي العام يمكن أن ينظم بنائه باتباع أربعة مراحل للتحليل هي:

- المرحلة الأولى:** تتحدد على أساسها الكميات المتبادلة وأسعار أموال الاستهلاك.
- المرحلة الثانية:** يتحدد فيها أسعار خدمات رؤوس الأموال والكميات المتبادلة وكذلك أسعار وكميات السلع الوسيطة في المشروعات الاقتصادية.
- المرحلة الثالثة:** توضح كيفية تشكيل رؤوس الأموال المنتجة وأسعارها.
- المرحلة الرابعة:** تبحث في تحديد الظواهر النقدية وتوضيح كيفية معالجتها.

الفصل التاسع: الاشتراكية

"الاشتراكية" هي لفظ متعدد المعاني والمضامين، فالاشتراكية في اللغة تتضمن معنى مشاركة بين طرفين أو أكثر في فعل أمر معين. وهي لفظ يحمل مدلول سياسي ويشير إلى اتجاه سياسي متطرف - يساري-، كما أن لها مدلول اقتصادي مختلف يرتبط بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتقييد الحريات الفردية وتفضيل الجماعة على الفرد وادعاء مناصرة الطبقات الفقيرة وبخاصة طبقة "العمال". كما أن تلك الكلمة قد تستخدم للدلالة على نظام اقتصادي مطبق في مجتمع ما، وفي تلك الحالة الأخيرة فإن لفظ النظام الاشتراكي يمكن أن يعني - باللغة العلمية الاقتصادية - النظام الذي بمقتضاه تقوم الدولة بامتلاك الأموال الخاصة وبخاصة أموال الإنتاج كالأراضي والآلات والمصانع في ظل الملكية الفردية وتحل محلها ملكية جماعية خاصة لعناصر الإنتاج. " والمرادف - المعتاد" اشتراكية "هو" الشيوعية" الذي يتضمن معنى شيوع الملكية. وفي الفكر الاقتصادي تردد أن هناك نوعين من الاشتراكية أو الشيوعية - كفكر - هما الاشتراكية الخيالية Utopia Socialism والاشتراكية أو الماركسية Scientific or Marxian socialism. إلا أنه بعد الأحداث الأخيرة التي تضمنت انهيار الدول التي كانت تطبق ما أطلق عليها الاشتراكية الماركسية العلمية تباعا، تؤكد لنا أن الاشتراكية أو الشيوعية هي نوع واحد فقط هو "الخيالية" التي لا وجود لها ولا خلود لها إلا في أرض الخيال والأحلام ولذلك فأرض الواقع لا تستطيع أن تحتضنها بين جنباتها إلا للحظات لا تكاد تحسب من عمر الزمن.

أولاً- الاشتراكية الخيالية

وهي تعبر عن آراء تدعو إلى المثالية. لأن تلك الآراء لم تقم على أسس علمية مدروسة فقد اعتبرت نوعا من الخيالات التي تراعت لبعض البشر نتيجة لمعاناتهم من شرور ومساوى في مجتمعاتهم وتأثرهم العميق بتلك الشرور والمساوى فدأبوا على تخيل مجتمعات مثالية تقوم على أسس خيالية جذابة المواصفات ولكن لا وجود لها في الواقع العملي. ومن هذا المنطلق اعتبرت كلمة الاشتراكية نظاما يرمي بعض المفكرين إلى تحقيقه كأفضل وسيلة للوصول إلى المجتمع المتكامل، ولقد وجد هذا النظام الاشتراكي في كل العصور ولكنه أيضا كان ينهار بعد فترات تتراوح في القصر..على مدى العصور.

ومن الرواد المميزين لمدرسة الاشتراكية الخيالية كان "توماس مور ولقد أسهم بقدر كبير من الآراء التي أثرت في الفكر الشيوعي فيما بعد.

ولقد ولد مور في انجلترا وعاش فيها وتأثر بالظروف الاقتصادية السيئة التي مرت بها البلاد في القرن السادس عشر في فترة التحول من النظام الإقطاعي الزراعي إلى النظام التجاري النقدي وبدأ ظهور الرأسمالية التجارية فأصدر كتابه "يوتوبيا" الذي ضمنه بعض الوصايا والتعاليم الأخلاقية المثالية التي نصح أن يكون عليها المجتمع المثالي، وفي كتابه هذا - قام بمهاجمة الملكية في حد ذاتها واعتبرها شرا اجتماعيا يجب إزالته كما هاجم أصحاب الأعمال الذين يسعون إلى مجرد زيادة ممتلكاتهم.

وبعد "وينستانلي" اشتراكي خيالي إنجليزي آخر ركز على الدعوى إلى تطبيق مبدأ "من كل حسب كفاءته إلى كل حسب حاجته" بمعنى أن العمل يجب أن يوكل إلى كل فرد في المجتمع حسب كفاءته وقدراته أما بالنسبة لتوزيع الدخل فلا يقوم على أساس التناسب مع الإنتاجية وإنما يتم التوزيع وفقا لحاجة كل فرد - ولقد تمادى في خيالاته وتحمسه لحتمية توفير احتياجات كل فرد في المجتمع بصرف النظر عما يقدمه الفرد في مقابل ذلك أو إن كان الفرد لن يقدم في المقابل أي شيء على الإطلاق حيث ذكر المفكر المذكور أن على الأسر التي تحتاج إلى قمح أو غيره من المواد التموينية أن تحصل على كل حاجاتها من المخازن بلا نقود ومن الأفكار الاشتراكية الخيالية التي وضعت موضع "التنفيذ تلك التي نادى بها الإنجليزي" روبرت أوين Robert Owen حيث أسس مستعمرة نموذجية في قرية أمريكية بولاية إنديانا حيث أسسها على قواعد اشتراكية مثل الملكية الجماعية والعمل الجماعي وتوزيع الناتج الكلي على جميع ساكني القرية إلا أن التجربة انتهت بالفشل الذريع ولقد تكررت نفس التجارب مع نفس النتيجة بالفشل الذريع ومن أمثلة التجارب الأخرى المستعمرة الاشتراكية التي أقامها الفرنسي كابييه Cabet في أمريكا في نيو أورلينز

ثانيا- الاشتراكية العلمية الماركسية

وهي التي قامت أساسا على يد "كارل ماركس" (1818-1883) ولقد سمى ماركس نظريته باسم الاشتراكية العلمية في محاولة زائفة لتمييزها عن الاشتراكية الخيالية ولقد تأثر ماركس في آرائه (في الواقع) بمفكري القرن الثامن عشر اليساريين مثل "موريللي" و"مايلى" الذي ركز على ضرورة تحقيق المساواة في كافة النظم الاقتصادية

1- أهم السمات التي تميز النظرية الاشتراكية العلمية:

كان هناك جوا عاما اكتنف ظهور ونمو تلك النظرية العلمية - إدعاء - والخيالية واقعا وبحكم التجربة العملية لتطبيقها مما أكسب النظرية الاشتراكية المذكورة صبغة واضحة التميز عن بقية النظريات العلمية والتي أدى بالتالي إلى اتصاف مفكري المدرسة المؤسسة لهذه النظرية بصفات مشتركة تجمع بينهم وتجعل منهم فئة بشرية مختلفة عن بقية البشر وفي هذا الجزء سنحاول أن نلقي ضوءا سريعا بعض السمات والخصائص المهمة التي تتصف بها النظرية الاشتراكية العلمية والتي تميز مريدوها.

1-1- الطابع الهجومي الحاد ضد الفكر الرأسمالي والرغبة الملحة في تدمير النظم التي تتبعه

فالنظرية الماركسية الاشتراكية قامت على ركن أساسي لا غنى عنه يتضمن الهجوم الحاد على الفكر والنظام الرأسمالي والتركيز على مساوئه التي تفترض النظرية الحالية أنه لا حلول لها إلا بتدمير ذلك النظام الرأسمالي والقضاء على فكره واستبداله بنظام اشتراكي مثالي.

1-2- تأثرها البالغ بالنظرية الكلاسيكية

فعلى الرغم من هجومها الشديد على النظرية العلمية المولودة في الغرب وفي ظل النظام الرأسمالي، وعلى الرغم من دعوتها إلى تدمير النظام الرأسمالي الذي أخذ الكثير من الفكر الكلاسيكي - كما نوهنا إلى ذلك من قبل - فإن من مظاهر التناقض الواضحة في النظرية الاشتراكية أنها عندما قامت فقد حدث ذلك على أساس الكثير من الفكر الكلاسيكي

1-3- ثورية الأفكار والمضامين الماركسية وفلسفة أسلوبها وميلها إلى الشعارات السياسية أكثر من التعبير عن أفكار اقتصادية فكل كتابات ماركس تبدو أنها وضعت لتكون أدوات للصراع السياسي.

1-4- انعدام الهوية وعدم الانتماء إلى جذور راسخة من دين أو وطن

فماركس الذي وضع أسس الفكر الاشتراكي أو الشيوعي ولد في ألمانيا عام 1818 م من عائلة حاخامات تضم والده شخصيا وعائلة والدته أيضا، وقد اضطر والده اليهودي أن يتخلى عن ديانته بسبب اضطهاد اليهود في ألمانيا آنذاك وبعد حصوله على درجة دكتوراة الفلسفة من جامعة جينا فصل من الجامعة بسبب ثورته فعمل بالصحافة، ولكنه لم يستمر طويلا في تلك المهنة بسبب الرقابة فاشتغل بالكتابة عن نقد فلسفة "هيجل" اضطر بعد ذلك إلى الهجرة إلى باريس عام 1843 م ولكنه أجبر أيضا على تركها بعد عامين فرحل إلى بروكسيل ولم يستقر في بلجيكا لأكثر من ثلاثة أعوام عاد بعدها إلى باريس حيث عاد في نفس العام إلى ألمانيا وبعد عام واحد أي في عام 1849 رحل إلى لندن وظل مقيما فيها بقية أيام حياته حتى توفي في عام 1882 م، وقد يوضح تاريخ حياته هذا السبب في عدم انتمائه إلى أي دين أو وطن أو أسرة مما انعكس أثره بشدة على كتاباته الشيوعية.

1-5- التحيز لطبقة العمال: واعتبارها الطبقة الوحيدة التي تستحق اهتمام الدولة.

1-6- معاداة الأديان: فالماركسية بما تحويه من نظرية التفسير المادي للتاريخ لا تعترف بالأديان السماوية ولا بوجود الأنبياء، بل وتعتبر الأديان بمثابة "إفيون الشعوب".

2- بعض المضامين والمكونات الرئيسية للنظرية الماركسية:

كما أوضحنا من قبل، فإن النظرية الاشتراكية قامت على العديد من الفكر الاقتصادي للمدرسة الكلاسيكية حتى أن البعض اعتبر مؤسسها ماركس واحدا من المفكرين الكلاسيك وقد يفسر ذلك بالطول النسبي للفترة التي قضاها من حياته في الموطن الرئيسي للفكر الكلاسيكي. ومن الدلائل على تلك المقولة نجد أن فكره وكتاباته حاكت الفكر الكلاسيكي وتضمنت من أفكاره - على سبيل المثال ما يلي:

- الأخذ بمعظم فروض المدرسة الكلاسيكية في تحليله الماركسي مثل المنافسة الكاملة، والرجل الاقتصادي

- الرشيد والتفسير المعدل لمذهب مخصص الأجور، والإيرادات المتناقصة في الزراعة.
- مشاركة ماركس الاهتمام الكلاسيكي بالنمو مثلما فعل ريكاردو مثلا عندما صرح بأن توزيع الدخل والقيمة يعتبر المفتاح الرئيسي لعملية النمو والتقدم.
- موافقة ريكاردو في متضمنات نظرية القيمة في العمل والكمية، ونتيجة لتأثره بتلك النظرية قام ماركس بتصنيف وبتقسيم المجتمع إلى ثلاثة فئات مميزة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، هم الملاك وأصحاب رؤوس الأموال والعمال ولقد وجه تحليله إلى بحث تحركات الإيجارات والأرباح بين الفئات المذكورة التي تحصل على والأجور دخولها في تلك الفئات الدخلية الثلاث.
- محاكاة ريكاردو أيضا حين عزل الإيجار في جانب منفصل وقام على أساسه ببناء نظرية العمالة في القيمة مع افتراض توازن الأسعار في الأجل الطويل في ظل المنافسة الكاملة.
- تأثره بمفكرين آخرين مثل آدم سميث حيث قلده في تحليله لشروط التقدم البشري وخاصة فيما يتعلق بمجال المعادن كما تشابه تحليله مع ما افترضه كل من آدم سميث وجون ستوروات ميل حيث نسب - صراحة - الأسس الاقتصادية التي يتبناها إلى الإطار العام لفكره ولاتجاهه الفلسفي والاجتماعي والسياسي حيث نجد أن التحليل الماركسي قد تضمن ما يلي من أفكار اقتصادية:

2-1- قيمة العمل وفائض القيمة

تعتبر نقطة البدء عند ماركس هي نظرية قيمة العمل التي سبق أن أوضحنا أنه اشتقها من المدرسة الكلاسيكية الإنجليزية وبصفة خاصة من ريكاردو وفي تلك النظرية يعتقد ماركس - مثل الكلاسيكيون - أن العمل هو العنصر المنتج الوحيد وانه أساس كل القيم. وطالما أن العمل هو أساس القيمة فإن ماركس يوافق الكلاسيكيين على أن قيمة أية سلعة تتجدد بعدد ساعات العمل التي بذلت في صنعها ويرى ماركس أن العمل في النظام الرأسمالي يعتبر سلعة كبقية السلع، وعلى ذلك فإن قيمة تلك السلعة تتحدد طبقا للنظرية العامة في تحديد القيمة - بعدد الساعات اللازمة للعامل من ضرورات الحياة من مأكّل وملبس وبالقدر الضروري فقط. غير أن ماركس يختلف مع التحليل الكلاسيكي في تحديد قيمة العمل حيث أوضح أن الرأسمالي بعد أن يشتري من العامل قوته العاملة فإنه في الواقع العملي يعمل على تشغيل هذه القوة المشتراة لعدد من الساعات أكبر من عدد الساعات الذي دفع قيمته في الأصل. فعلى سبيل المثال يشتري الرأسمالي من العامل قوته العاملة التي يجب أن تستغل لفترة ست ساعات عمل بينما يدفع العامل في الواقع إلى العمل لمدة عشر ساعات تلك الساعات الإضافية لا شك سينتج عنها مقدار إضافي من الإنتاج الذي يباع بثمن يتحدد قيمته في السوق على قدر ما أنفق منها من ساعات العمل (طبقا لنظرية القيمة)، ففي المثال المذكور، يكون فائض القيمة هو الفرق بين ما يعطيه الرأسمالي للعامل أجرا له - وهو ما قيمته 6 ساعات - وما يحصل عليه الرأسمالي من بيع السلع التي ينتجها هذا العامل - وقيمتها 10 ساعات - وهذا الفائض للقيمة هو ما أسماه ماركس - مثلما - فعل الكلاسيكيون - بالريح غير أنه أضاف إلى تلك التسمية - الذي يحصل عليه الرأسمالي نتيجة استغلال العمال "وذلك على اعتبار أن الرأسمالي يدفع قيمة محددة لقوة عمل

محددة القيمة بعدد ساعات العمل، ثم يقوم بتشغيل قوة العمل لعدد من الساعات أكبر من المتفق عليه مسبقاً ثم يستفيد وحده بالفرق بين القيمتين في شكل زيادة في الوحدات المباعة من نفس القوة العاملة المشتراة.

2-2- قانون تراكم الأموال:

- كما ذكرنا سابقاً - فإن الرأسماليين يحصلون على فائض قيمة يتمثل في الفرق بين ما يعطيه الرأسمالي للعامل كأجر له وكان يحصل عليه الرأسمالي من بيع السلع التي ينتجها هذا العامل وذلك كما صرح ماركس في تحليله السابق ويستطرد ماركس في توضيح تبعاً لذلك التحليل فيذكر أنه في الواقع العملي فإن الرأسماليين يحاولون دائماً الحصول على أعلى معدل للقيمة وذلك عن طريق التخلص من عدد العمال أو عن طريق تشغيلهم لعدد أكبر من الساعات، ولكن بالإضافة إلى ذلك - فقد ساعد تقدم الفن الإنتاج الآلي على تقليل الاعتماد على المهارة الخاصة للعمل وذلك بهدف زيادة الإنتاج الذي يتحقق بصورة أفضل عند استخدام الآلات. هذا ولقد كان كل رأسمالي يسعى دائماً لتخفيض نفقة الإنتاج، ولا يتأتى له ذلك إلا إذا رفع إنتاجية عماله بالنسبة لإنتاجية عمال الرأسماليين الآخرين. ولكي يزيد من إنتاجيتهم فإنه يلجأ إلى زيادة عدد الآلات المستخدمة في الإنتاج كما يلجأ إلى زيادة حجم المشروع حتى يمكن أن يستوعب العدد المتزايد من الآلات وحتى يتمكن من الاستفادة بمزايا الإنتاج الكبير. وكل ذلك يتطلب زيادة الاستثمارات. وهكذا تتكون رؤوس الأموال وتتراكم في النظام الرأسمالي وذلك ما أسماه ماركس "قانون تراكم رؤوس الأموال".

2-3- التفسير المادي أو الاقتصادي للتاريخ

ويقصد بذلك أن العلاقات الاقتصادية في أي عصر من العصور والوسائل التي يستمد بها الناس وسائل إنتاجهم وتبادلهم للسلع وبالتالي طرائق حياتهم ومعيشتهم تؤثر بشكل كبير في صياغة شكل المجتمع وفي تشكيل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الناس. وترى النظرية الماركسية - في ذلك الصدد - أن أوضاع الحياة المادية هي التي تقرر في مجموعها التغيرات التي تطرأ على التفكير الإنساني و تضيف النظرية - بأسلوبها المادي الواضح بعده عن الدين وإنكاره للغيبيات - أن نظام الإنتاج هو وحده الذي يقرر المتبع من القوانين والديانة المتبعة ونظام الحكم المعمول به ومكانة الأفراد في الكيان الاجتماعي السائد. و خلاصة عرض جدلي فلسفي معقد للتحليل الماركسي للتاريخ أنه يرى أن التاريخ قام على أسس اقتصادية ومادية بحتة وان كل شيء ظهر ونمى عبر الزمان كان نتيجة لتبلور هذه الأسس المادية وحتى الأديان اعتبرها المفكر المعنى نتيجة لتلك الأسس المادية أو الاقتصادية.

2-4- أزمة النظام الرأسمالي:

يرى ماركس في نظريته أن النظام الرأسمالي يواجه أزمة تستدعي ضرورة القضاء عليه واتباع النظام الاشتراكي كبديل له ولقد أوضح ماركس ثلاثة جوانب كأسس للأزمة المذكورة مما دعى مؤرخي الفكر الاقتصادي إلى القول بأن هناك ثلاثة نظريات لماركس عن أزمة النظام الرأسمالي. وفيما يلي نستعرض الأزمة المذكورة كما أوضحها ماركس بجوانبها الثلاث:

- **النظرية الأولى:** يتكون الاقتصاد من عديد من الرأسماليين الذين يتخذ كل منهم قراراته بما تتحقق مصلحته الشخصية فقط، ذلك ما يؤدي إلى اختلال بين تلك القرارات الفردية من ثم فإنه في وقت الرواج ستتوسع بعض الصناعات بينما قد لا تتوسع الصناعات المكملة بنفس الدرجة مما ينجم عن ذلك وجود فائض في المجموعة الأولى من الصناعات الذي يؤدي بالتالي إلى اختلالها وتدهورها.

- **النظرية الثانية:** عندما يتم تطبيق الاختراعات الحديثة يبدأ الرواج الاقتصادي في المجتمع ويصحب ذلك حدوث أرباح بالغة بالارتفاع إلا أنها أرباحاً مؤقتة كما يراها ماركس. فمع الارتفاع غير العادي في الأرباح يزيد حافز المنتجين على زيادة إنتاجهم واستثماراتهم وللاستفادة بوفورات الإنتاج الكبير فإنهم يتجهون لزيادة استخدام الآلات والمعدات الرأسمالية وإحلالها محل العمالة البشرية بالتدريج مما يؤدي إلى تناقص حجم العمال مع تزايد حجم الاستثمار. ويؤدي ذلك إلى زيادة دخول الرأسماليين -الذين يتميزون بميل مرتفع للإدخال- وفي نفس الوقت إلى انخفاض دخول العمال -الذين يتميزون بميل مرتفع للاستهلاك-.

ويتزايد دخول الرأسماليين الذي يقابله تناقص في دخول العمال - تنخفض القوة الشرائية لاستيعاب الزيادة في المنتجات النهائية ومن ثم تبدأ السلع في التكدس لدى الرأسماليين وتهبط الأرباح ومن هنا تنشأ أزمة من نوع جديد في ظل النظام الرأسمالي أطلق عليها ماركس "أزمة قصور الاستهلاك".

- **النظرية الثالثة:** وتتلخص في أن الاستثمار في مرحلة الرواج يؤدي إلى التشغيل الكامل ولكن بصفة مؤقتة. ذلك التشغيل الكامل يؤدي بدوره إلى ارتفاع الأجور. وكنيجة لهذا الرواج المؤقت يزيد استخدام المستحدثات الفنية الجديدة الذي يؤدي - كما أوضحنا من قبل - إلى تراكم رأسمالي الذي يؤدي استمراره إلى انخفاض معدلات الأرباح ثم إلى الكساد.

ونتيجة لتلك الأزمات المختلفة التي يرى ماركس أن النظام دائماً يتعرض لها، فإنه يقرر أن تلك الأزمات ستؤدي إلى تولد عوامل داخلية مضادة للنظام الرأسمالي، وعلى الرغم من أنها تتولد من داخل النظام نفسه فإنها في النهاية سوف تؤدي إلى تدميره وبالتالي فسوف يكون من الحكمة - كما يرى ماركس - أن يحل النظام الاشتراكي محل ذلك النظام الرأسمالي الفاشل.

3- الأسس الفلسفية للتحليل الماركسي

يقوم التحليل الماركسي على فكرتين فلسفيتين أساسيتين هما:

الأولى: أن الفكر الإنساني ليس هو الذي يحدد للإنسان طريقة معيشته، ولكن العكس هو الذي يحدث حيث أم طريقة معيشة - ولكن العكس هو الذي يحدث حيث أم طريقة معيشة الإنسان هي التي تحدد فكر الإنسان. وبمعنى أكثر تفصيلاً، فإن النواحي الاجتماعية والسياسية والفكرية تتأثر في تكوينها وفي صورها وأشكالها بالظروف الاقتصادية المتصلة بطرق الإنتاج وبعلاقات التبادل التي تنشأ بين الطبقات في المجتمع الواحد - وذلك - كما أوضحنا من قبل - ما أسماه ماركس بالتفسير الاقتصادي أو المادي للتاريخ.

الثانية: يرى ماركس أن صراع الطبقات هو القوة التي تعمل وتنتقل التاريخ من نظام اجتماعي إلى آخر. فكل نظام اجتماعي يحمل في ثناياه عوامل فنائه. وبمعنى آخر فإن كل نظام ينطوي على قوى تتولد من داخله

وتعمل بشكل مضاد له حتى تقضي عليه في النهاية ويأتي محله نظام جديد الذي تتولد بداخله قوى جديدة مضادة تعمل في القضاء عليه وهكذا تستمر تلك العملية بلا نهاية. ويقدم ماركس مثالا على تلك الفلسفة الغريبة بنظام إقطاعي قام بداخله صراع بين السادة ورفيق الأرض الذي أدى في النهاية إلى فناء النظام الإقطاعي ليحل محله النظام الرأسمالي. ثم يقرر ماركس بأن النظام الرأسمالي سيخضع لنفس القانون لا محالة حيث ستتولد بداخله القوى التي تؤدي بدورها إلى زواله عن طريق صراع الطبقات الموجودة به.